الحدث

يتعزز الاتجاه لإقرار هدنة إنسانية في غزة للتطعيم ضد شلل الأطفال، على وقع عدم خروج دخان أبيض من مفاوضات وقف العدوان على القطاع على الرغم من تواصل المباحثات في الدوحة، وذلك فيما يواصل الاحتلال قصفه اليومي موقعاً المزيد من الشهداء

مفاوضات غزة مستمرة

«هدنة لقاحات» محتملة لأيام في القطاع

حيفا، القاهرة ـ **العربي الجديد**

مع تعقّد مسار المفاوضات للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة، على الرغم من استمرار المباحثات الفنية في العاصمة القطرية الدوحة، وفي ظل العراقيل التي يواصل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وضعها أمام الصفقة، يتعزز الاتجاه لإقرار هدنة إنسانية في القطاع لتنفيذ حملة تطعيم ضد شلل الأطفال، وهي الهدنة التي أكدت حركة حماس ترحيبها بها، فيما حاول نتنياهو التهرب منها. هذه الهدنة التي ستكون محدودة ببضعة أيام، قد تخفّف محنة الغزيين الذين ما زالوا يواجهون عمليات قتل يومية، غير أن المطلب الرئيسي يبقى وقفاً كاملاً لحرب الإبادة قد يأتي عبر اتفاق ربما يفرضه الوسطاء على طرفي القتال بحسب تسريبات إسرائيلية أمس الخميس. وتعزّزت فرص إقرار هدنة إنسانية لأيام في القطاع. ورجحت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد» بدء الهدنة خلال أيام، موضحة أنها ستستمر من 3 إلى 5 أيام خلال ساعات النهار، ولن تشمل مناطق وجود الجيش الإسرائيلي. وأشارت المصادر إلى أن هدنة تطعيم الأطفال تم نقاشها في القاهرة خلال زيارة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الأخيرة. وكانت مصادر خاصة، قد قالت، قبل خمسة أيام، في تصريحات لـ«العربي الجديد» إنه أمام تعثّر المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى اتفاق لوقف شامل لإطلاق النار في قطاع غزة، بدأ الوسطاء العمل على التوصل إلى هدنة إنسانية لتلبية الاحتياجات الإنسانية وإدخال طعوم شلل الأطفال، ومواد النظافة في ظل تفشي العديد من الأمراض.

وأكد المتحدث الرسمي باسم حركة حماس، جهاد طه، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن الحركة وافقت على هدنة إنسانية لمدة 7 أيام منذ أن أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس في 16 أغسطس/آب الحالي، على أن تقوم «أونروا» و«يونيسف» بعملية التطعيم للأطفال. ودعا «كافة المنظمات والهيئات الإنسانية للقيام بواجبها الإنساني تجاه شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة». وعلى الاحتلال الموافقة على ذلك وعدم المراوغة والتسويف ووضع بدائل عبر تحديد أماكن لبدء عملية التطعيم». وطالب «الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وكافة المنظمات الإنسانية، بالقيام بواجبها الإنساني والإغاثي تجاه شعبنا، وفضح ممارسات الاحتلال غير الإنسانية، خصوصاً محاولاته إفشال مشروع البدء بعملية تلقيح حوالي 640 ألف طفل دون سن العاشرة بالإضافة إلى 50 طفلاً ولدوا بعد السابع من أكتوبر 2023».

في المقابل، وبعد أن ذكرت القناة 13 الإسرائيلية، مساء أمس الأول الأربعاء، أن السلطات الإسرائيلية وافقت على «هدنة» في ظل الضغط الأميركي الذي مارسه بلينكن، رد مكتب نتنياهو، قائلاً في بيان، إن الحديث ليس عن هدنة وإنما فُجِّرَد «تخصيص أماكن معينة داخل القطاع من أجل إتاحة الفرصة للتطعيم ضد شلل الأطفال». وأضاف أن القرار «عُرض على المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت) وحظي بدعم من الوزراء».

من جهته، قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس عزت الرشق، إن حديث نتنياهو عن تخصيص أماكن ومربعات معيّنة داخل غزة من أجل إتاحة الفرصة للتطعيم ضد شلل الأطفال، «ليس موافقة على هدنة إنسانية طالبت بها الأمم المتحدة ومنظمات دولية، وإنما هو تلاعب جديد ومراوغة مكشوفة لمواصلة حرب الإبادة الجماعية والقتل الممنهج ضد شعبنا، والإمعان في الموت البطيء لأطفال غزة». وأوضح أن «هذه الطريقة المشبوهة التي يحاول نتنياهو وحكومته فرضها، من شأنها إفشال خطوة الأمم المتحدة، وحرمان مئات آلاف الأطفال من التطعيم ضد شلل الأطفال».

وتجري الأمم المتحدة استعدادات لتطعيم ما يقرب من 640 ألف طفل في غزة حيث أكدت منظمة الصحة العالمية في 23 أغسطس الحالي أن طفلاً واحداً على الأقل أصيب بفيروس شلل الأطفال من النوع الثاني في إسرائيل وحركة حماس حلاً بشأن محوري فيلادلفيا ونتساريم في الفترة القريبة.

غرق في الوحل

قالت صحيفة معاريف العبرية، أمس الخميس، إنه بمقتل 15 جنديا إسرائيليا في قطاع غزة وغرب الحدود اللبنانية، فإن شهر أغسطس/ آب الحالي، سيذكر على أنه «أحد أكثر شهور الحرب دموية». وحذرت الصحيفة الإسرائيلية من أن الجيش الإسرائيلي «اقترب من الغرق في وحل غزة». وتابعت: «بعد أيام قليلة سيكون قد مرّ 11 شهرا على اندلاع حرب «السيوف الحديدية» (الحرب على غزة)، وسيتم تذكر أغسطس باعتباره أحد أكثر الأشهور دموية».

حماس» ترحب بهدنة إنسانية لتنفيذ حملة تطعيم ضد شلل الأطفال

نتنياهو ينفي قبول هدنة بل «فُجّرد تخصيص أماكن معينة» لتوزيع اللقاح

وأوضحت الصحيفة أن الوسطاء (الولايات المتحدة ومصر وقطر) قد يطرحون «خلال أيام» مقترحاً محدّثاً لحل قضية محوري فيلادلفيا ونتساريم، في محاولة لإجبار الطرفين عليه واستكمال صياغة الصفقة. وتوجه وفد من جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) وجهاز الأمن العام (الشاباك) والجيش الإسرائيلي إلى قطر أمس الأول الأربعاء لمواصلة المحادثات مع الدول الوسيطة. ونقلت «هآرتس» عن دبلوماسي أجنبي مطلع على المحادثات لم تسمه أنه «في الوقت الحالي من الصعب تقييم ما إذا كان من الممكن تحقيق تقدّم كبير. الفجوات بين الطرفين كبيرة». وبحسب الصحيفة: «من المتوقع أن يعمل الفريق الإسرائيلي على تقليص الفجوات في سلسلة من القضايا المتعلقة بمقترح الصفقة، مع ممثلي الوسطاء الذين يجرون محادثات في الوقت نفسه مع حماس». ويعود الوفد الإسرائيلي فوري للطلاق النار. وأضاف مكارون أنه تعهد بتوطيد العلاقات مع بريطانيا في مجالي الدفاع والأمن، كما اتفق مع ستارمر على ضرورة مواصلة تقديم الدعم لأوكرانيا للدفاع عنها وتأمينها، لما لذلك من تأثير على الدفاع والأمن في القارة الأوروبية كلها.

في مخيم جباليا أمس (عصر القطاع/ فرانس برس)

الاحتلال عاد لفرض شروط جديدة، رغم أن العرض يستند إلى مبادئ خطاب (الرئيس الأميركي جو) بايدن وإلى قرار مجلس الأمن الدولي». وفي ما يتعلق بموقف الحركة، قال أبو زهري: «نحن في حركة حماس أكدنا أننا متمسكون في ما عرض في الثاني من يوليو، وننتظر تقديم مخطط لتنفيذ هذا الاتفاق». وعن آفاق المفاوضات، قال: «في جميع الأحوال هناك حرب إبادة مستمرة في غزة من قبل الاحتلال، وجميع الأطراف الدولية عليها أن تتحمل المسؤوليات لوقف هذا العدوان ولوقف هذه الجرائم». ولفت أبو زهري إلى أن «الكرة في الملعبين الإسرائيلي والأميركي، وإذا كانت الإدارة الأميركية جادة لإبرام اتفاق فعليها أن تتدخل لإلزام الاحتلال بوقف هذا العدوان على الشعب الفلسطيني، واحترام ما تم التوصل إليه من اتفاقات سابقة».

وفي مسعى للضغط باتجاه إقرار الصفقة، اقتحم عدد من أفراد عائلات الإسرائيليين المحتجزين في غزة، أمس الخميس، السياج على حدود القطاع للضغط على الحكومة الإسرائيلية من أجل التوصل إلى اتفاق. وتظاهر أفراد من العائلات قرب السياج قبل أن يركضوا إلى داخله من خلال بوابة كانت مفتوحة. وأظهر مقطع فيديو نشرته العائلات عدداً من الأشخاص وهم يركضون باتجاه قطاع غزة ويصيحون «صفقة تشملهم جميعاً الآن». ونشرت العائلات مقطع فيديو آخر لشرطي إسرائيلي يطلب منهم مغادرة المنطقة. وقالت العائلات: «استجاب أقارب المختطفين لقوات الأمن وعادوا إلى كيبوتس نيريم» (المحاذي للقطاع).

ميدانياً، تواصل سقوط المزيد من الشهداء الفلسطينيين في القصف على القطاع. وأفادت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» باستشهاد ثمانية فلسطينيين، بينهم طفلة، وإصابة ثلاثة آخرين بجروح خطيرة، جراء قصف طائرات الاحتلال مبنى سكنيا غرب مدينة غزة. كما استشهد فلسطيني وأصيب آخرون جراء قصف الاحتلال منزلاً في مخيم الشاطئ. كما أفاد مصدر طبي في مستشفى غزة الأوروبي في خانيونس لوكالة الأناضول «بوصول 7 شهداء على دفعتين إلى المستشفى بعد استهداف تجمعين لمواطنين شرق مدينتي رفح وخانيونس». ووسط قطاع غزة، استشهد شاب وأصيب آخرون في استهداف طائرة مسيّرة إسرائيلية منزلاً بمنطقة البصة غرب مدينة دير البلح، وفق مسعفين فلسطينيين. وأطلقت المدفعية الإسرائيلية المتمركزة شمال القطاع قذائفها باتجاه حي الصبرة والزيتون جنوب مدينة غزة، كما أطلقت الطائرات قنابل إنارة فوق حي تل الهوى جنوب غرب المدينة، وفق مصادر محلية. فيما رصدت إسرائيل، أمس، إطلاق صاروخين من غزة على مستوطنة كيسوفيم بمحاذاة القاطع الفلسطيني. وأفادت القناة 12 الإسرائيلية بانطلاق صفّارات الإنذار في المستوطنة. وأضافت أن صاروخين أطلقا من غزة وسقطا في منطقة مفتوحة، من دون إشارة إلى خسائر بشرية ولا أضرار مادية. وأعلنت وزارة الصحة في غزة ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب إلى 40600 شهيد و93855 مصاباً منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، مضيفة في تقريرها الإحصائي لليوم الـ328 من الحرب، أن الاحتلال ارتكب 4 مجازر ضد العائلات وصل منها للمستشفيات 68 شهيدا و77 إصابة خلال 24 ساعة.

الأميركية تتبنى موقف إسرائيل المعطل لمفاوضات وقف إطلاق النار، مشيراً إلى أنه «ليس هناك أي جدية أميركية للضغط وإلزام الاحتلال بإبرام اتفاق، والاحتلال في كل مرة يفرض شروطاً جديدة والإدارة الأميركية تتبنى موقفه». وأضاف في تصريح لـ«الأناضول» أن «هذا ما يعطل حتى اللحظة التوصل إلى اتفاق، فالحركة قبلت مقترح الوسطاء في 2 يوليو/تموز الماضي، لكن مغادرة الوفد إنه لم يتم تحقيق أي انفراجة من خلال المناقشات حول «الخطوط الحمر» التي حددها نتنياهو والتي تشمل عدة أمور، من بينها مسألة التفتيش في محور نتساريم، ووجود الجيش الإسرائيلي على محور فيلادلفيا، والعناصر التي ستتولى إدارة معبر رفح.

وتعليقاً على المفاوضات، قال القيادي في «حماس» سامي أبو زهري، إن الإدارة الأميركية لم تقدم أي مبادرة جديدة، وإنما تتبنى الموقف الإسرائيلي المعطل للمفاوضات، وأضاف: «ليس هناك أي جدية أميركية للضغط وإلزام الاحتلال بإبرام اتفاق، والاحتلال في كل مرة يفرض شروطاً جديدة والإدارة الأميركية تتبنى موقفه». وأضاف في تصريح لـ«الأناضول» أن «هذا ما يعطل حتى اللحظة التوصل إلى اتفاق، فالحركة قبلت مقترح الوسطاء في 2 يوليو/تموز الماضي، لكن

دعوة لخفض التصعيد

قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعد لقاء مع رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر في باريس، أمس الخميس، أنهما ناقشا الحاجة إلى خفض التصعيد في الشرق الأوسط، وجددا دعوتهما لوقف فوري لإطلاق النار. وأضاف ماكرون أنه تعهد بتوطيد العلاقات مع بريطانيا في مجالي الدفاع والأمن، كما اتفق مع ستارمر على ضرورة مواصلة تقديم الدعم لأوكرانيا للدفاع عنها وتأمينها، لما لذلك من تأثير على الدفاع والأمن في القارة الأوروبية كلها.

للحديث تتمة...

ليس لأجل إيران تقاوم فلسطين

ناصر السهلي

التباس العلاقة العربية الرسمية بفلسطين، خصوصاً بالمقارنة بينها وبين مواقف «أصدقاء إسرائيل»، يبدو بلا نهايات. فأمام أنظار الرسميين العرب تُمهد الطرق اليوم لتطبيق تغريبة نكبة 1948، بمذابح إبادة متنقلة وتدمير أسس حياة ملايين الفلسطينيين. وزير خارجية الاحتلال يسرائيل كاتس ليس وحده من يعبّر عن رغبة بتطبيق سياسة الترانسفير لترحيل جماعي من الضفة الغربية، مثلما حاولوا في قطاع غزة، فالميول الفاشية في المجتمع الصهيوني أصبحت تعكس نفسها في توسع رعاية الإرهاب الاستيطاني - الاستعماري في الضفة وفي استهداف المسجد الأقصى، وسط استهزاء رسمي بالعرب وضرب عرض الحائط باتفاقيات السلام والتطبيع، وإحراج أصحابها أمام الشارع العربي.

وسط تلك الحالة العربية الرسمية تتقاطر الاتهامات السخيفة بحق مقاومي عربدة الاحتلال في الضفة الغربية وكأنها مشروطة أو مدفوعة من إيران. فهل كانت مقاومة الثورة الفلسطينية للاحتلال مشروطة أيضاً بإيران قبل 1979؟ وهل كان أصحاب الأرض الأصليون بحاجة لمن يدفعهم نحو مقاومة مخططات تهويد الجليل والمثلث ومحاصرة ومنع توسع قراهم ومدنهم؟

وسواء تعلق الأمر بمشاريع ترحيل أهالي غزة إلى سيناء، أو الضفة إلى الأردن، لفرض «الوطن البديل»، أو تحدي كل ما سمي اتفاقيات سلام، بما في ذلك احتلال محور فيلادلفيا ومعبر رفح، أو تلك التي لا تتردد في نشر خرائط وأيديولوجيات دينية سقيمة عن «إسرائيل الكبرى»، يظل الوضع العربي غير مفهوم حتى بين المتضامنين غير العرب.

أما مخاطر استمرار محاولة إقناع الناس بأن العرب بهذا الضعف فقد ترتد وبالاً مع تزايد احتقان الشارع العربي، الذي سئم عرضه بهذا العجز. وفي حين خطت بعض الأنظمة في السابق خطواطاً حمراء، وهرعت جامعة الدول العربية إلى هنا وهناك بعيداً عن فلسطين، يبدو واضحاً أن اتفاقيات التطبيع والسلام تتحوّل إلى تكبيل لأصحابها وباقي العرب، مع أنهم بروزها أصلاً بأسم القضية الفلسطينية. والاحتقان في الشارع العربي يتصاعد، مع استمرار التمسك بتلك الاتفاقيات، التي يفهمها الاحتلال الصهيوني كرخصة قتل وإبادة للفلسطينيين.

وفي عقله الباطني يريد تحويل الحالة العربية الرسمية إلى ميليشيا شبيهة بجيش لبنان الجنوبي العميل، أو جماعة أنطوان لحد سابقاً. بالطبع ذلك لا يليق بالعرب ومكانتهم.

رصد

جيش الاحتلال يعيّن ضابطاً لقطاع غزة

حيفا ـ **نايف زيداني**

تحت غطاء «الجهود الإنسانية»، باشر الاحتلال الإسرائيلي خطوات لتثبيت احتلال قطاع غزة لسنوات مقبلة، ومن بين ما يرمز إلى ذلك تعيين الجيش الإسرائيلي، أول من أمس الأربعاء، الضابط الرفيع بدرجة عقيد إلعاد غورين، الذي سيُرقّى إلى عميد، في المنصب المستحدث «رئيس الجهود الإنسانية في القطاع». ويشير ذلك، بحسب ما أفادت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الخميس، إلى غياب استراتيجية إسرائيلية واضحة لما يُسمى «اليوم التالي» للحرب على قطاع غزة، فيما ذكر موقع والاه العبري أن تعيين العقيد إلعاد غورين آثار سجالات داخل الجيش الإسرائيلي ليس بسبب المهام التي ستوكل للعميد، ولكن بسبب الجهة التي سيتبع لها في الجيش.

وأوضحت الصحيفة أن غياب تحديد أهداف استراتيجية من قبل المجلس الوزاري الإسرائيلي المشؤون السياسية والأمنية (الكابينت) بشأن مستقبل قطاع غزة، يُبقي المشاكل عالقة، فيما يسلّم الجيش الإسرائيلي بواقع أن «المسؤولية الإسرائيلية عن الحياة في القطاع ستستمر، بل إنها ستتوسع في السنوات القريبة، وينعكس ذلك بتعيين ضابط كبير مسؤولاً عن الجهود الإنسانية، ولكون فاعلاً مسؤولاً عن نحو مليوني فلسطيني، يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة»، معتبرة أن مهمته أشبه بمهمة «ضابط رئيسي لغزة». وأوضحت أنه لا يوجد بعد تعريف واضح لمنصب غورين، الذي ترعرع في قيادة تنسيق أعمال الحكومة الاحتلال في المناطق الفلسطينية المحتلة، لكنه الأول الذي سيتولّى منصباً موازياً لرئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية المحتلة، العميد هشام إبراهيم.

ونقلت «يديعوت أحرونوت» عن مسؤول أمني كبير لم تسمّه، قوله حول المنصب المستحدث: «هذا منصب سيرافقنا في السنوات القريبة. كل من يعتقد بأن سيطرة إسرائيل على قطاع غزة وتدخّلها فيه سينتهيان قريباً، ويتعلّقان بوتيرة القتال التي ستتراجع أو تتصاعد، وبإبرام صفقة لإعادة المختطفين أو بدونها، فهو مخطئ». وذكرت الصحيفة أن مديرية التنسيق والارتباط في غزة ستستمر في التعامل مع القضايا التكتيكية اليومية «مثل توصيل المساعدات الإنسانية في المعابر، والطرق في القطاع، وإصلاح البنية التحتية المحلية المدمّرة، والاتصال المنتظم مع منظمات الإغاثة الأجنبية»، مشيرة إلى أنه من المتوقع أن «يقود العميد غورين تحركات استراتيجية مدنية على المدى الطويل، من أجل استمرار الحصول على الشرعية الدولية لمواصلة القتال في غزة، دون أن تشهد أزمة إنسانية أو مجاعة».

وفي إطار مهام الوحدة الجديدة، بقيادة غورين، وفق الصحيفة العبرية، فإن هناك «عمليات كبيرة بدأت بالفعل لإجلاء المواطنين المصابين والمرضى الذين يعانون من حالة خطيرة إلى المستشفيات في الأردن، أو مصر، أو الإمارات، وإعداد قطاع غزة لفصل الشتاء المقبل على خلفية البنية التحتية المدمّرة الهائلة، وتنسيق التحرك الكبير لتطعيم أكثر من مليون من سكان غزة ضد شلل الأطفال، وتسخير المجتمع الدولي والتنسيق معه لترميم كامل المنشآت المدنية التي انهارت في قطاع غزة وغير ذلك».

ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي غورين دوراً رئيسياً في العمليات المدنية واسعة النطاق التي سيتم تنفيذها قريباً، إذ تم التوصّل إلى صفقة، منها ما يتعلّق «بعودة حوالي مليون من سكان غزة إلى منازلهم في شمال قطاع غزة، في ظل مراقبة محور تسارديم (الذي يقسم القطاع)»، بعد إجبار الجيش الإسرائيلي لهم على النزوح من منازلهم إلى مخيمات النازحين، واقعة جنوبي قطاع غزة على أثر القصف العنيف وعمليات الإبادة التي يرتكبها. كما سيتولى الضابط في المنصب الجديد مسؤوليات تتعلّق بمعبر رفح والآلية التي ستديره «إذ يبدو الآن أن أحد الحلول سيكون عودة الهيئات الدولية التي ستشيطر على المعبر كما كان حتى عام 2005 (تاريخ انسحاب إسرائيل من القطاع بعد احتلاله في عام 1967)، مع وجود فلسطيني محلي على محور فيلادلفيا»، وفقاً لـ«يديعوت أحرونوت». وبحسب المصدر الأمني الذي تحدّث إلى الصحيفة فإن «غزة ستشغلنا كثيراً في السنوات المقبلة، بل أكثر من اليوم، وستكون المهمة هي الاستمرار في إعطاء متنفس للقوات، للقتال من أجل تحقيق أهداف الحرب، وبالتالي خفض الانتقادات الدولية ضدنا».

وبعكس التعيين «المثير للجدل»، على حد تعبير موقع والاه العبري، استعداد هيئة الأركان العامة في جيش الاحتلال لـ«اليوم التالي» في قطاع غزة، وهو ما يتعارض مع موقف القيادة السياسية.

وبحسب مصادر في الجيش الإسرائيلي، تحدثت للموقع دون أن يسمّيها، فإن قرار رئيس الأركان هرتسي هليفي بشأن التعيين آثار انتقادات حادة، وكان أساس الانتقادات هو قراره بوضع غورين تحت قيادة منسق عمليات حكومة الاحتلال في المناطق الفلسطينية المحتلة، ما يتعارض مع موقف قيادة المنطقة الجنوبية التي ادّعت أنه يجب أنه يتبعها، تحت قيادة اللواء يارون فينكلمان «بهدف مزامنة الجهد العملياتي مع الجهد المدني، الذي يشمل ترميم البنية التحتية المدنية». بمعنى آخر، كان موقف القيادة الجنوبية هو أن المساعدات الإنسانية يجب أن تكون تابعة للعمليات البرية والمهام العملياتية في الميدان وعلى الحدود، بينما قرار رئيس الأركان بوضع العميد القادم تحت سلطة منسق أعمال الحكومة في المناطق المحتلة يؤدي إلى فصل العمليات المتعلّقة بالمساعدات الإنسانية، عن عمليات القيادة الجنوبية.

آثار قرار هليفي بتعيين غورين انتقادات حادة داخل الجيش

متابعة

نتنياهو: لم ينتهِ الأمر مع لبنان

بيروت ـ **العربي الجديد**

بعد مرور ساعات على إعلان التمديد لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان «يونيفيل»، مساء أول من أمس الأربعاء، تمّ الكشف عن جولة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على الحدود مع لبنان، حيث شدد على استمرارية المواجهة مع حزب الله. وخلال تلقيه مراجعة عملياتية من قيادة الفيلق الشمالي اللواء أوري غودين حول هجوم الأحد الماضي لحزب الله، قال نتنياهو: «أنا هنا على الحدود اللبنانية مع قائد القيادة الشمالية والقادة وجنودنا الذين يقومون بعمل عظيم». وتابع رئيس الوزراء الإسرائيلي: «لقد أحبطنا قبل بضعة أيام هجوماً مفاجئاً لحزب الله على بلادنا»، مضيفاً: «لقد دمرنا آلاف الصواريخ قصيرة المدى التي كانت تستهدف الجليل والجولان... وأكرر آلاف الصواريخ». وفي حديثه مع قائد القيادة الشمالية، قال: «لقد أحبطنا جميع الطائرات من دون طيار التي كانت تستهدف إسرائيل والجليل والوسط، وتم تدميرها وإحباطها، وهذا نجاح كبير»، مضيفاً: «لكنني لا أقول لك إنّه يكفي، بل على العكس، لقد أعملت بلادها على صياغة مسودة المشروع، عن قلق بلادها من التصعيد في المنطقة وحذرت من خطر اندلاع حرب واسعة. ووصفت القرار 1701 وقوات «يونيفيل» بأنها أدوات مهمة للمساعدة في خفض التصعيد، وشددت على أن بلادها تعمل على العودة لوقف إطلاق النار».

من جانبه، علق رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي على تجديد ولاية «يونيفيل»، مشدداً على أن ذلك «أمرٌ ضروريٌ للحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان، ونحن نقدّر الدعم والتعاون المستمر من مجلس الأمن في هذا الصدد»، وذلك في موقف رسمي، مساء أول من أمس الأربعاء. ميدانياً، شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي، أمس الخميس، غارات مكثفة على كفركلا، حيث أدت الغارات إلى هدم وتدمير عدد كبير من المنازل والمحال، وقضت على حي بأكمله قبالة الجدار الفاصل على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، من دون تسجيل إصابات بشرية. كما أغار الاحتلال على مرتفعات جبل الريحان، كسارة العروش، وقصف الاحتلال مدفعياً أطراف الوزّاني وكفرشوبا وطيرحرفا والناقورة، وتضرر مشروع الطاقة الشمسية الخاص ببئر المياه في بلدة دير ميماس، بعد سقوط قذائف مدفعية إسرائيلية بالقرب من المنازل في أطراف البلدة. وخرق الطيران الحربي الإسرائيلي جدار الصوت مرات عدة فوق مناطق صيدا والزهراني والنبطية وإقليم التفاح، وصولاً إلى العاصمة بيروت وضواحيها. من جهته، هاجم حزب الله، أمس الخميس، مقر قيادة فرقة الجولان 210 في ثكنة نفخ في الجولان السوري المحتل بمسيّرات انقضاضية، وتجمعات لجنود الاحتلال في محيط ثكنة زرعيت، ومحيط مستوطنة كفريوفال. ودوّت صافرات الإنذار في أنحاء متفرقة من الجليل الفلسطيني المحتل والجولان السوري المحتل، مراراً طيلة يوم أمس الخميس.

ونقلت وكالة رويترز، أمس الخميس، عن الخطوط الجوية السويسرية إعلانها أنه «لن يتم تسيير رحلات إلى العاصمة اللبنانية بيروت قبل نهاية أكتوبر/تشرين الأول المقبل»، بسبب الأوضاع الأمنية. من جهتها، باشرت «يونيفيل»، أمس الخميس، تفجير قذائف وصواريخ من مخلفات الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان، في حقل التفجير المخصص في رأس الناقورة. وستستمر في ذلك، اليوم الجمعة. وليل الأربعاء ـ الخميس، قصف الاحتلال مدفعياً الخيام وعيتا الشعب وسهل مرجعيون والمنطقة الواقعة بين الجبين وياريں. واستهدف الاحتلال محيط مركز بلدية التطويحي في الدفاع المدني التابع للهيئة الصحية الإسلامية (التابعة لحزب الله). واستهدف الاحتلال محيط المركز بقذائف مدفعية من عيار 155 ملليمتراً، ولم يسجل وقوع إصابات. بدوره، استهدف حزب الله، ليل الأربعاء ـ الخميس، مباني لجنود الاحتلال في مستوطنة المنارة. واستنكرت وزارة الصحة اللبنانية، أمس الخميس، الاعتداء، مشيرة في بيان إلى أن «الفرق الصحية تقوم بواجبها الإنساني والتعرض لها وللمنشآت هو انتهاك صارخ لجميع المواثيق والأعراف والمواثيق والقوانين الدولية التي تمنع التعرّض للمنشآت الصحية».

من آثار الغارة الإسرائيلية على الخيام، الاثنين الماضي (ربيع ضاهر/فرانس برس)

شرق غرب

إسرائيل: غولان يدعو المعارضة إلى الاتحاد

دعا زعيم حزب العمل في إسرائيل يئير غولان، في حديث إذاعي أمس الخميس، المعارضة إلى تجاوز خلافاتها والعمل لإجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن بهدف إطاحة حكومة بنيامين نتنياهو. وقال غولان إن «إسرائيل في وضع حرج، وهذا هو الوقت الذي نحتاج فيه إلى تجاوز خلافاتنا في المعارضة والدخول في عمل مشترك لإجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن واستبدال هذه الحكومة».

(الأناضول)

غروندبرغ يكثف جهوده لمنع التصعيد في اليمن

واصل المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ (الصورة) محاولة خفض التصعيد في البلاد، في ظل توقف الحوار بين الحكومة اليمنية والحوثيين، والمخاوف من الانزلاق مجدداً إلى المواجهة العسكرية، بعدما لم يجر تحقيق أي تقدّم في المسار السياسي خلال الفترة الأخيرة. ويعد يوم من زيارته سلطنة عمان، التقى غروندبرغ في عدن أمس الخميس، رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، وتبادلا الآراء حول الحاجة الملحة إلى حوار بنّاء يهدف إلى خفض التصعيد في جميع أنحاء اليمن، وفقاً لما أفاد مكتب المبعوث الأممي عبر منصة تليغرام.

(العربي الجديد)

الحوثي: نحضّر للرد على قصف الحديدة

أعلن زعيم حركة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن عبد الملك الحوثي، في خطاب متلفز أمس الخميس، أن الحركة «تحضّر للرد على قصف ميناء الحديدة والتوقيت سيكون مفاجئاً لإسرائيل». وكشف عن قيام «فريقين من القوات البحرية باقتناء سفينة سونيون، التي كانت تخالف قرار الحظر وتحمل شحنات (نفط) للعدو الإسرائيلي، على مرحلتين، ودمروا ما فيها من شحنات بعد تفخيخها وتفجيرها».

(العربي الجديد، الأناضول)

ولي العهد السعودي وميشال يبحثان استقرار المنطقة

بحث ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، في الرياض أمس الخميس، «الأوضاع الإقليمية والدولية والجهود المبذولة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم» بحسب وكالة الأنباء السعودية (واس). وكان ميشال زار الدوحة الثلاثاء الماضي، استباقاً لعقد قمة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في بروكسل في 16 أكتوبر/تشرين الأول المقبل.

(الأناضول)

فيدان يحضر اجتماعاً أوروبياً لأول مرة منذ 5 سنوات

قال مصدر من وزارة الخارجية التركية، أمس الخميس، إن الوزير هاكان فيدان (الصورة) يأمل في إحراز تقدم في تحسين علاقات أنقرة المتوترة مع الاتحاد الأوروبي، بحضوره اجتماعاً لوزراء خارجية دول التكتل في بروكسل لأول مرة منذ خمس سنوات. واعتبر أن توطيد العلاقات «بمفهوم أن تركيا دولة مرشحة» للانضمام للاتحاد الأوروبي سيعود بالنفع على الجانبين.

(رويترز)

ارتفع عدد الشهداء خلال اليوم الثاني من عدوان الاحتلال على طوباس وطولكرم وجنين ومخيماتها باغتيال خمسة مقاومين، في إطار العملية التي أطلق عليها الجيش الإسرائيلي اسم «المخيمات الصيفية»، وسط تدمير ممنهج للبنية التحتية وحصار المواطنين

الحرب على الضفة

العملية العسكرية قد تستغرق أياماً

رام الله ـ **محمود السعدي**

يوم ثان من الاجتياح الإسرائيلي الواسع لشمالي الضفة الغربية المحتلة، رفع أمس الخميس، عدد الشهداء إلى 17 شهيداً، وفق وسائل إعلام فلسطينية، سقط معظمهم بغارات جوية، من بينهم قائد كتيبة طولكرم التابعة لسرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، محمد جابر «أبو شجاع»، ومضى الجيش الإسرائيلي في ما أطلق عليه اسم عملية «المخيمات الصيفية»، التي بدأها ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، وهي العملية الأوسع في الضفة الغربية منذ عملية «السور الواقي» عام 2002. وفي حين انسحبت قواته من مخيم الفارعة في طوباس، واصلت قوات كبيرة من جيش الاحتلال بدعم جوي حصار جنين وطولكرم ومخيماتهما، أمس، إلى جانب حملة اعتقالات واسعة. وبينما كان الهدف من «السور الواقي» القضاء على الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ينفذ الاحتلال في العملية الحالية التي يتوقع استمرارها أياماً غارات جوية وتدميراً ممنهجاً للبنية التحتية والطرقات وحصاراً للمستشفيات، وكل ذلك بمواجهة رصاص المقاومين الخفيف وعبواتهم المتفجرة المصنعة محلياً. في المقابل، أعلن الاحتلال مع تصريح لوزير خارجية الاحتلال يسرائيل كاتس، أول من أمس الأربعاء، بدء عمله في «إخلاء مؤقت» لجنين وطولكرم من الفلسطينيين، برزت تحذيرات أممية وعربية ودولية من عدوان الاحتلال على الضفة الغربية، صدر بعضها من واشنطن التي قالت إنها تعارض تهجير إسرائيل الفلسطينيين في الضفة.

وفجر أول من أمس، شرعت قوات الاحتلال بتنفيذ عملية عسكرية أطلقت عليها اسم «المخيمات الصيفية» في مدن جنين وطوباس وطولكرم وفي المخيمات فيهما، شمالي الضفة، بينما أنسحبت، صباح أمس، من مخيم الفارعة جنوبي طوباس. وأمس، لليوم الثاني على التوالي، شهدت مدينة طولكرم ومخيما نور شمس وطولكرم شرق المدينة، وكذلك مخيم جنين والحي الشرقي من مدينة جنين، اجتياحاً وحصاراً مشدداً، عَبَدا الأهالي معاناة مضاعفة، في ظل حملة دهم للمنازل وتنفيذ تحقيقات ميدانية واعتقالات وتجريف للشوارع والبنية التحتية. وأكد رئيس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم الفارعة عاصم منصور لـ«العربي الجديد» أن قوات الاحتلال انسحبت من مخيم الفارعة «بعد نحو 24 ساعة من الاقتحام، الذي تخللته مداهمات واعتقالات وتحقيقات ميدانية، وأبقى على اعتقال واحد منهم». وأشار منصور إلى أن الاقتحام «نتج عنه استشهاد أربعة مواطنين فلسطينيين وإصابة ثمانية آخرين، بينما جرى تدمير البنية التحتية والشوارع».

وفي الأثناء، أكدت كتيبة طولكرم اغتيال أحد مؤسسيها محمد جابر «أبو شجاع» مع «عدد من إخوانه في الكتيبة». وقالت في بيان إنه «في إطار الرد الأولي على اغتيال قائدنا، تمكّن مقاتلونا من إيقاع قوة مشاة في كمين مركب في محور المنشية خلف مسجد أبو عبيدة بمخيم نور شمس، حيث تمكنت وحدة الهندسة من تفجير عبوة معدة مسبقاً في القوة وإمطارهم بزخات من الرصاص موقعة إصابات مباشرة». يأتي ذلك بعد إعلان الجيش الإسرائيلي في بيان، أمس، أنه «بعد تبادل لإطلاق النار، قضى أفراد الوحدة الشرطية الخاصة بتوجيه من جهاز الشاباك (جهاز الأمن الداخلي) على خمسة مخربين اختبأوا داخل مسجد»، من بينهم «محمد جابر الملقب بابي شجاع، قائد الشبكة الإرهابية في مخيم نور شمس». وتعرّض «أبو شجاع» خلال عام لأكثر من محاولة اغتيال من قبل قوات الاحتلال، فيما حاولت الأجهزة الأمنية الفلسطينية اعتقاله، كانت آخرها قبل أسابيع من مستشفى ثابت ثابت الحكومي في مدينة طولكرم، ما أثار موجة غضب حينها وصلت إلى حد تهديد كتيبة جنين باستهداف عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية. ونعت حركة حماس في بيان، أمس، «القائد أبو شجاع وكافة شهداء شعبنا»، مؤكدة أن «استمرار عدوان الاحتلال على الضفة لن يكسر شعبنا ومقاومتنا».

من جانبه، قال رئيس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم نور شمس نهاد الشاويش، لـ«العربي الجديد»، إن قوات الاحتلال تحاصر مخيمي نور شمس وطولكرم وتعزّز قواتها بشكل مكثف، ولم يتمكن المواطنون من الخروج من منازلهم، كما أكدت مصادر محلية أن قوات الاحتلال أطلقت النار باتجاه طاقم للدفاع المدني الذي حاول الوصول إلى منطقة حريق بمنزل في حي المنشية في المخيم، فيما اضطر الطاقم للتراجع رغم وجود تنسيق مسبق مع جيش الاحتلال لكي يصل إلى المكان.

وفي جنين، قال الهلال الأحمر الفلسطيني إن غرفة العمليات المركزية التابعة لها فقدت الاتصال بمركز إسعاف جنين وطواقمه بشكل كامل، حيث تفيد الأنباء بانقطاع شبكة الاتصال الخلوي وكذلك الأرضي وشبكة الإنترنت، بالإضافة إلى توقف أجهزة الإرسال اللاسلكي أيضاً. من جهتها، أكدت كتيبة جنين التابعة لسرايا القدس، في بيان لها، أن مقاتليها يواصلون خوض اشتباكات ضارية مع قوات الاحتلال في محاور القتال في محور الحي الشرقي من مدينة جنين، وأيمطرون قوات الاحتلال والآليات العسكرية بزخات كثيفة من الرصاص والعبوات الناسفة محققين إصابات مباشرة».

وذكر جيش الاحتلال في بيان، عصر أمس، أن قواته قتلت 12 فلسطينياً وألقت القبض على 10 مشتبه بهم خلال الـ24 ساعة الماضية من العملية في الضفة الغربية، من بينهم «أبو شجاع»، وأعلنت أيضاً أنه «أصيب جندي من الجيش الإسرائيلي بجروح متوسطة وجندي بجروح طفيفة»، مدعياً تدمير «عشرات العبوات التي كانت مزروعة تحت المحاور بهدف إيذاء قواتنا، بالإضافة إلى القضاء على مسلحين بقصف طائرات سلاح الجو وتبادل إطلاق النار»، ومصادرة أسلحة، «بما في ذلك بنادق أم 16 وأسلحة

> مصادر إسرائيلية: تقنية تصنيع العبوات تصل إلى الضفة من إيران

> غوتيريس دعا إلى وقف العمليات الإسرائيلية في الضفة فوراً

في مخيم نور شمس أمس (عصام ريماوي/الأناضول)

اقتحام في مختلف أنحاء الضفة، كما أن هذا المعطى متغير على مدار الساعة. وأكد البيان أن حصيلة الاعتقالات في الضفة منذ السابع من أكتوبر الماضي ارتفعت إلى أكثر من 10 آلاف و300 اعتقال.

في غضون ذلك، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، في بيان أمس، «إلى وقف فوري للعمليات» الإسرائيلية، مندداً باستخدام الغارات الجوية على أهداف مدنية. وقال إن «هذه التطورات الخطيرة تغذّي الوضع المتفجّر أصلاً في الأراضي الفلسطينية وتنتقص من السلطة الفلسطينية»، داعياً الحكومة الإسرائيلية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين، ومنح المصابين الفلسطينيين حق الوصول إلى الرعاية الطبية.

من جانبه، قال مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل للصحافيين، قبيل اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي غير الرسمي في بروكسل، أمس، إن تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي التي قال فيها «إنه يجب القيام بتهجير جماعي قسري لسكان الضفة الغربية» كما في غزة «غير مقبول على الإطلاق»، معرباً عن أمله في رفع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي أصواتهم عالياً بشأن الوضع في غزة والضفة الغربية. وباشر بوريل، أمس، إجراءات للطلب من الدول الأعضاء إذا كانت تريد فرض عقوبات على وزراء إسرائيليين، لـ«إطلاقهم خطاب كراهية ضد الفلسطينيين واقتراحات تتعارض مع القانون الدولي وتمثل تحريضاً على ارتكاب جرائم حرب». لكن اتخاذ قرار فرض عقوبات على وزراء إسرائيليين يحتاج أن يحظى بدعم بالإجماع من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبينما لم يذكر بوريل أسماء الوزراء المعنيين بكلامه، إلا أنه أعرب مراراً عن احتجاجه على تصريحات وأفعال أخرى وذخائر ومعدات عسكرية أخرى».

وفي السياق، قالت المتحدثة باسم الجيش الإسرائيلي إيلا واوية، في تصريح لوكالة الأناضول، أمس، إن العملية شمالي الضفة الغربية «ستستمر طالما تطلب الأمر ذلك لتحقيق أهدافها الأمنية، ما يعني أننا قد نشهد مواجهات عدة أيام أخرى، وربما لفترة أطول إذا لزم الأمر». من جهتها، نقلت «الأناضول» عن مصادر أمنية إسرائيلية، فضلت عدم ذكر اسمها، قولها إنه «يجب التأكيد أن هذه العملية ليست مرتبطة بساحات أخرى، بل تركز فقط على مكافحة النشاطات المعادية داخل الضفة الغربية»، زاعمة ضبط قواتها «كميات كبيرة من الأسلحة والعبوات الناسفة في الأسابيع الأخيرة، وهي عملية معقدة تتطلب جهوداً مستمرة». وتابعت: «تشير التقارير إلى أن العبوات الناسفة التي تصنعها الخلايا يمكن أن تسبب دماراً هائلاً، خصوصاً تلك المصنوعة من أسطوانات الغاز والتي تُحضّر بطريقة تجعلها قادرة على إحداث انفجارات مدمرة». وقالت المصادر الإسرائيلية إنه «رغم الجهود المكثفة لمنع دخول هذه العبوات والأسلحة إلى الضفة الغربية، إلا أن الخلايا لا تزال تحاول نصب الكمائن لقوات الجيش باستخدام هذه العبوات»، زاعمة أن «المعرفة التقنية المستخدمة في تصنيع هذه العبوات تصل إلى المسلحين من إيران عبر غزة».

في موازاة ذلك، ذكر بيان هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني أن قوات الاحتلال اعتقلت، منذ مساء أول من أمس وحتى صباح أمس الخميس، 25 فلسطينياً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم أسرى سابقون. وأشارت الهيئة والنادي إلى أن عدد المعتقلين ارتفع منذ بدء العملية العسكرية التي أعلن عنها الاحتلال في الضفة يوم أول من أمس إلى 45 فلسطينياً، وهذا المعطى يشمل الحالات التي جرى التأكد منها مع استمرار عمليات وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، إضافة إلى انتقاده تصريحات حديثة لوزير الخارجية يسرائيل كاتس.

ورد وزير الطاقة الإسرائيلي إيلي كوهين في منشور على منصة «إكس»، أمس، قائلاً: «جوزيب بوريل الذي يحول الأموال إلى السلطة الفلسطينية يريد فرض عقوبات على الوزراء الإسرائيليين الذين يعملون على مكافحة الإرهاب. نفاق». من جهته، كتب يسرائيل كاتس على منصة إكس: «يزعم وزير خارجية الاتحاد الأوروبي المنتهية ولايته جوزيب بوريل أن وزير الخارجية الإسرائيلي يدعو إلى تهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية، هذه كذبة صارخة، تماما مثل كذبه السابق بشأن تصريحاتي حول غزة، والتي أجبر على التراجع عنها».

بدوره، قال مفوض الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات والمساعدات الإنسانية يانيز لينارسيتش، على منصة إكس، أمس، إن الوضع بالضفة الغربية يزداد سوءاً يومياً، بسبب «استخدام الجيش الإسرائيلي والمستوطنين عنفاً عشوائياً ضد المدنيين الفلسطينيين». وشدد على أن تدمير المنازل والبنية التحتية في الضفة الغربية انتهاك للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وفي معرض رده على أسئلة «الأناضول»، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، فضل عدم الكشف عن هويته، إن واشنطن «ترفض فكرة التهجير الجماعي للفلسطينيين في الضفة الغربية، لكننا نتفهم أن أوامر الإخلاء المحلية قد تكون ضرورية في بعض الحالات لحماية أرواح المدنيين خلال عمليات مكافحة الإرهاب الحساسة». وأشار إلى أن الولايات المتحدة تدرك «احتياجات إسرائيل الأمنية، بما في ذلك الحرب ضد الأنشطة الإرهابية في الضفة الغربية»، داعياً في الوقت نفسه إلى «اتخاذ جميع الإجراءات لحماية المدنيين».

الحدث

الانتخابات الرئاسية التونسية
المحكمة الإدارية تخلط الأوراق

> رفع قرار المحكمة الإدارية في تونس إعادة منذر الزنايدي إلى سباق الانتخابات عدد المتنافسين إلى خمسة حالياً

تونس ـ **وليد التليلي**

خلطت المحكمة الإدارية في تونس أوراق الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في السادس من أكتوبر/تشرين الأول المقبل، بموافقتها على قبول طعن المرشح منذر الزنايدي، وبالتالي إعادته إلى سباق الانتخابات، موسّعة قائمة المتنافسين إلى خمسة حالياً.

وأعلن المتحدث باسم المحكمة الإدارية في تونس فيصل بوقرة، لـ«العربي الجديد»، أمس الخميس، قبول المحكمة طعن الزنايدي (73 عاماً) وزير الصحة خلال حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي قبل ثورة 2011، وإعادته إلى سباق الانتخابات الرئاسية، وإلغاء قرار الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بإسقاط ترشحه. وقال بوقرة إنه «تقرر تمديد المفاوضات في ملف طعن المرشح عماد الدايمي ليوم الغد (اليوم) ليتم التصريح بالحكم، ورفض طعن عبير موسي في الأصل، وطعن البشير العوائي شكلاً». وأضاف أن «التمديد لعماد الدايمي يأتي في إطار عمل تحضيري لاستكمال بعض الوثائق لدى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات»، مؤكداً أن «هذه القرارات بائتة ولا تقبل الطعن».

وقال الفريق القانوني للمرشح الرئاسي عماد الدايمي، في بيان أمس الخميس، إن «المحكمة الإدارية قررت تمديد التفاوض بخصوص الطعن الذي تقدمنا به إلى (اليوم) الجمعة. ونأمل أن تنصفنا المحكمة تحقيقاً للعدل واحتراماً لإرادة الناخبين وحفاظاً على مصداقية القضاء، خصوصاً بعد أن أسقطت الطعن الشكلي ودخلت في الأصل». وكانت المحكمة الإدارية قد قررت، الثلاثاء الماضي، إعادة المرشح عبد اللطيف المكي إلى سباق الانتخابات الرئاسية، رغم استبعاده في وقت سابق من قبل هيئة الانتخابات. ويأتي حكم قبول طعن الزنايدي ليلتحق بالمترشحين الأربعة المقبولين حتى الآن، وهم قيس سعيّد، والأمين العام لحركة الشعب زهير المغزاوي، ومؤسس حركة عازمون، العياشي زمال، والأمين العام لحزب العمل والإنجاز عبد اللطيف مكي، وذلك بانتظار قرارها اليوم بخصوص طعن الدايمي.

واعتبر القيادي بجبهة الخلاص الوطني المحامي سمير ديلو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «المحكمة الإدارية بيّنت أن القرارات في الطور الابتدائي كان فيها ظلم، رغم أن هذه المحكمة سمعتها عريقة خاصة في عدم الخضوع للتعليمات السياسية، وبالتالي فإن المستفيد اليوم من هذه القرارات هو المسار الانتخابي والمرشحون الذين استعادوا حقهم في التنافس، وأيضاً المحكمة نفسها». وأوضح ديلو أن «المحكمة الإدارية استرجعت مصداقيتها، لأن القرارات في الطور الابتدائي، أي قبل الجلسة العامة (للمحكمة الإدارية)، مست من مصداقية المحكمة وكانت هناك تعليقات قاسية حول تلك القرارات». وشدد ديلو على أن «الانطباع الأول لا يزال سارياً، وهو أن مصداقية هذه الانتخابات نسبية وشكلية وشفافيتها ونزاهتها تحتاج إلى تأكيد، خاصة أنها تتم في ظل انفراد بالسلطة وتضييق على الإعلام والمدونين ووجود مساجين سياسيين». وأضاف: «ما كان سيحصل، ربما لأول مرة في انتخابات، هو غياب تمثيل الأحزاب والعائلات السياسية الكبرى، وهو ما عُدّل بالقرارات الأخيرة للمحكمة الإدارية، فقد كان هناك قيس سعيّد، والمرشح العياشي زمال، ولكن حزبه (عازمون) تقني لا يمثل عائلة سياسية أو أيديولوجية، وزهير المغزاوي الذي يمثل العائلة القومية. ولكن بإضافة اسمي المكي والزنايدي، في انتظار طعن الدايمي، فقد أصبح هناك تمثيل للعائلات الفكرية السياسية والأيديولوجية التقليدية، العائلة الإسلامية المحافظة (المكي) والقومية (المغزاوي) والدستورية (الزنايدي)، ولكن هناك تمثيل ناقص، هو عبير موسي التي تمّ إقصاؤها وهي في السجن، والعائلة اليسارية التي اختارت عدم المشاركة». وبيّن أن «هذه الانتخابات، حتى الآن، مجرد عملية اقتراع وليست انتخابات رئاسية، ولكي تكون كذلك لا بد من شرطين: أن يكون هناك حد أدنى من التنافس المتكافئ والنزيه، وأن تكون هناك نافذة تنبئ بأنه يمكن تداول السلطة».

> سمير ديلو: المستفيد من القرارات هو المسار الانتخابي

> وسام الصغير: اصبح الوضع قابلا لإعادة التفكير بالانتخابات

من جانبه، قال المتحدث باسم الحزب الجمهوري، وسام الصغير، لـ«العربي الجديد»، إن «القرارات الصادرة عن المحكمة الإدارية تؤكد قول جزء كبير من الحركة الديمقراطية إن كل مؤشرات التعامل مع المرحلة الانتخابية شابها الكثير من الإخلالات. والآن تأكد ذلك بالحكم الإيجابي الصادر لفائدة مترشحين تم إقصاؤهم من الترشح للانتخابات الرئاسية، ما يطرح التساؤلات عن مدى جدية هيئة الانتخابات في إشرافها على العملية الانتخابية برمتها وإقصائها لمرشحين». وأضاف: «ننتظر لنرى مدى تقيّد هيئة الانتخابات بهذه القرارات وتنفيذها، وهل ستحاول تدارك ما ارتكب من أخطاء، ونحن نأمل تطبيق قرارات المحكمة وأن تقف هيئة الانتخابات على المسافة نفسها من المترشحين كافة كي يكون للانتخابات معنى، ولتمثل التونسيين». وشدد على أن «ما حدث هو بمثابة خلط جميع الأوراق بعد المجزرة السياسية لكل المترشحين الوازنين، واليوم بعد إنصاف المكي والزنايدي، وفي انتظار إنصاف الدايمي، أصبح الوضع قابلاً لإعادة التفكير في الاستحقاق الانتخابي بجدية أكبر وتحفيز للمشاركة بكثافة والتغيير عبر الصناديق بطريقة سلمية وديمقراطية».

عادت المحكمة الإدارية الثلاثاء عبد اللطيف المكي الى سباق الانتخابات (ياسين قاسدي/الأناضول)

شرق غرب

محمد المنفي يقبل دعوة الحوار الليبي

أعلن رئيس المجلس الرئاسي في ليبيا محمد المنفي (الصورة)، أمس الخميس، قبول دعوة البعثة الأممية للمشاركة في حوار وطني لمعالجة أزمة المصرف المركزي الليبي المتصاعدة. وجاء ذلك في تغريدات على منصة إكس (تويتر سابقاً)، وذلك بعد إعلان تمسكه الثلاثاء الماضي، بتغيير إدارة مصرف ليبيا المركزي وتشكيل مجلس جديد وتكليف محافظ بديل عن المحافظ المعين من مجلس النواب.

(العربي الجديد)

العراق يُسقط مسيّرة تركية

أسقطت الدفاعات الجوية العراقية مسيّرة تركية، أمس الخميس، في أجواء مدينة كركوك، شمالي العراق، بحسب مسؤولين في الجيش العراقي. وقال نائب قائد الدفاع الجوي العراقي، العميد الركن عبد السلام محمد، للصحافيين إن المسيّرة جاءت من اتجاه السليمانية وعبرت المجال الجوي العراقي. وأضاف أن القوات الجوية العراقية أسقطتها في منطقة شيمان بكركوك.

(أسوشييتد برس)

تمثيل بالجثث في السودان

ندّدت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير نشرته أمس الخميس، بما يجري من إعدامات عاجلة وتعذيب وتمثيل بالجثث من قبل طرفي النزاع في السودان، مشيرة إلى أن هذه الانتهاكات تشكل «جرائم حرب». وأوضحت أن «القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والمقاتلين التابعين لها نفّذوا إعدامات موجزة ومارسوا التعذيب وسوء المعاملة مع الأسرى ومثلوا بالجثث». وأوضحت المنظمة أنه خلال استعراض 20 مقطع فيديو قامت بتحليلها، أظهرت المشاهد «إعدامات جماعية، لما لا يقل عن 40 شخصاً». كما أظهرت بعض الشرائط «تعذيباً وسوء معاملة لمجموعة من 18 معتقلاً».

(فرانس برس)

بزشكيان يأمر بالتحقيق في وفاة سجين

ذكرت وسائل إعلام إيرانية رسمية، أمس الخميس، أن الرئيس مسعود بزشكيان (الصورة)، أمر بإجراء تحقيق في وفاة متهم قيد الاحتجاز بمدينة لاهيجان، شمالي البلاد. وذكرت وكالة ميزان للأنباء التابعة للسلطة القضائية الإيرانية أن السلطة القضائية ألقت القبض على خمسة من رجال الشرطة على خلفية الواقعة، ولم تكشف الوكالة عن اسم القتيل أو التهم التي كان يواجهها أو توقيت وفاته. لكن منظمة هنكاو الإيرانية لحقوق الإنسان كشفت أن المتوفى محمد مير موسوي، اعتقل في 24 أغسطس/آب الحالي، بعد مشاجرة وتعرض للتعذيب حتى الموت في اليوم نفسه.

(رويترز)

تركيا متمسكة بوجودها في سورية

أكد مسؤول في وزارة الدفاع التركية لصحافيين، أمس الخميس، أن الوجود التركي في سورية المجاورة «يهدف إلى منع هذه البلاد التي مزّقتها الحرب من الوقوع تحت تأثير الجماعات الإرهابية»، وقال المصدر مشترطاً عدم الكشف عن هويته إن «الوجود التركي في سورية يمنع تقسيم الأراضي السورية وإنشاء ممر إرهابي».

(فرانس برس)

تقرير

العدوان على الضفة يحيي مخاوف أردنية

عمّان ـ **انور الزيادات**

يحيي العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية المحتلة، منذ ليل الثلاثاء ـ الأربعاء الماضي، مخاوف الأردن من تهجير بعض سكان الضفة باتجاه المملكة، إضافة إلى المخاطر السياسية التي تهدد وضع القدس المحتلة القانوني والمخاطر الأمنية التي من الممكن أن تهدد استقرار البلاد في حال تدهور الأوضاع في الضفة. ويستشعر المسؤولون الأردنيون المخاطر المحيطة بالبلاد، إذ قال العاهل الأردني عبد الله الثاني، في 20 أغسطس/آب الحالي، خلال لقائه سياسيين وإعلاميين: «لن نسمح بأن يكون أي تصعيد بالمنطقة على حساب الأردنيين أو أمن الأردن وأمانه، من أي طرف كان». في المقابل، علّق رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة خلال جلسة مجلس الوزراء الأردني، أمس الأول الأربعاء، على العدوان الإسرائيلي في شمالي الضفة الغربية المحتلة، بالقول إن موقف المملكة «واضح وثابت بالرفض الكامل والمطلق لأي إجراءات من شأنها أن تفرض واقعاً مرتبطاً بأي تحرّك للسكان خارج قطاع غزة وخارج الضفة الغربية وخارج فلسطين المحتلة بأي اتجاه ونعتبر ذلك خطاً أحمر». وأضاف: «صدرت تصريحات غير مسؤولة وخطيرة عن بعض الوزراء العاملين في الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك تصريحات وزراء سياديين تتحدث عن هجرة وتهجير لأهالي وسكان الضفة الغربية، وبهذا الصدد نقول إن كل خياراتنا مفتوحة بما فيها اللجوء إلى القضاء الدولي والكثير من الوسائل المتاحة لنا بحق مثل هؤلاء الأفراد وبحق مثل هذا السلوك وهذا التصرف».

ويقول الخبير في الشؤون الإسرائيلية أيمن الحنيطي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «الوضع خطير جداً، ومن الواضح أن مخطط التهجير أصبح حقيقة واقعية». ويلفت إلى أن «التوقيت له أهمية كبيرة»، محذراً من «محاولات إسرائيلية لخلق فتنة بين الأردنيين والفلسطينيين». ويشير الحنيطي إلى أن «غطرسة حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية، والدعم الأميركي منقطع النظير، يشجّعان أن إسرائيل تحاول تنفيذ خططها على الطاولة وبحث إلغائها». ويضيف أنه لا بد اليوم من «خلق موقف عربي موحد من الدول الموقعة على معاهدات السلام مع الاحتلال، خصوصاً مصر، ودول الاتفاقيات الإبراهيمية (اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل ودول عربية)، وإلغاء هذه الاتفاقيات في حال استمرار العدوان». ويشدّد الحنيطي على «أهمية ألا يكتفي الأردن بالشجب والتنديد، بل اتخاذ خطوات على أرض الواقع، ومنها الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية وتمتينها، والتعامل مع الإسرائيليين كما يتعاملون هم». بالإضافة، وفق الحنيطي، «لتسليح الأردنيين بطريقة ممنهجة بالاعتماد على المتقاعدين العسكريين، لإيصال رسالة للإسرائيليين أننا مستعدون للقادم لمواجهة خطوة وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير، بتسليح الآف المستوطنين».

من جهته، يقول الخبير الأمني والعسكري جلال العبادي، لـ«العربي الجديد»، إن العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية «يفرض على الأردن مخاطر أكثر من العدوان على غزة، خصوصاً خلق التهجير، فالضغط على الأشقاء في الضفة الغربية أسهل من غزة». ويرى أن العدوان على الضفة الغربية «قد يدفع بعض السكان للنزوح إلى مقربة من المعابر والجسور مع الأردن في حال تدهور الأوضاع، وعلى الأردن أن يراقب الحركة على الجسور ولا يسمح بتهجير السكان». ويشير إلى ضرورة أن يكون السماح بالدخول «للحالات الإنسانية والاضطرارية، خصوصاً أن هناك الكثير ممن يحملون جواز السفر الأردني ولهم أملاك في الأردن وأقارب، وقد يجري إجبارهم على النزوح والهجرة من قبل الاحتلال». كما يشدّد على ضرورة أن «يكون لأردن موقف حازم من العدوان ودراسة كافة الاحتمالات، والابتعاد عن الاجتهادات الخاصة، وضرورة مساعدة الفلسطينيين على التمسك بأرضهم».

> أيمن الحنيطي: يجب وضع معاهدة السلام على الطاولة وبحث إلغائها

من جهته، يرى الكاتب الصحافي الأردني ماجد توبة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «أي تهجير لسكان الضفة الغربية سيشكل خطراً وجودياً على الأردن، وهو أمر مرفوض من الأردن والشعب الفلسطيني بكافة أطيافه بشكل مطلق». ويشير توبة إلى أن «هذه الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة مسّت بشدة بالوصاية الهاشمية على القدس والمقدسات، ووأدت أي احتمال لحل سياسي مبني على حل الدولتين، ما يضرب المصالح الأردنية العليا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة». ويلفت إلى أن «الأردن نشط دبلوماسياً، ويعمل على استغلال علاقاته السياسية وما يتاح له من منابر دولية وعالمية للتحذير من مخططات دولة الاحتلال، والكشف عن محاولاتها تزييف الحقيقة وتوضيح أهداف العدوان الإسرائيلي الحقيقية على الشعب الفلسطيني». ويقول إن «الأردن سيواصل دبلوماسيته المهمة في هذا الإطار لمحاولة وقف العدوان وعدم تمكين إسرائيل من تنفيذ مخططاتها».

دمار خلّفه الاحتلال في مخيم نور شمس أمس (عصام ريماوي/الأناضول)

إضاءة

تحركات عسكرية مصرية في القرن الأفريقي

> بدأت مصر التنسيق مع تركيا عسكرياً في القرن الافريقي، عشية قمة الرئيسين المصري عبد الفتاح السيسي والتركي رجب طيب اردوغان في انقرة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بينما تسرّع إثيوبيا إجراءاتها بشأن الانتقال من مرحلة بناء سد النهضة إلى مرحلة التشغيل، بدأت القاهرة في اتخاذ خطوات في القرن الأفريقي للضغط على أديس أبابا في مناطق المصالح المباشرة للأخيرة. واظهرت مشاهد فيديو، وصول طائرتين عسكريتين مصريتين من طراز (C-130)، إلى مطار مقديشو، الثلاثاء الماضي، محملتين بأسلحة وذخيرة. مقابل ذلك، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الإثيوبية، في بيان الثلاثاء الماضي، إن إثيوبيا «تراقب عن كثب التطورات في منطقة القرن الأفريقي التي قد تهدد أمنها القومي». وأشار البيان إلى «مشاركة إثيوبيا أيضاً في مناقشات حل الخلافات مع حكومة الصومال». وأكد أن «قدماً ملموساً قد تحقق في هذه المحادثات، وبدلاً من مواصلة هذه الجهود من أجل السلام، تتواطأ حكومة الصومال مع جهات خارجية تهدف إلى زعزعة استقرار المنطقة». مشدداً على أن «الدور التي تحاول تأجيج التوتر لتحقيق أهدافها قصيرة الأمد وغير المجدية، يجب أن تتحمل العواقب الوخيمة»، ومؤكداً أن إثيوبيا «لا يمكنها التسامح مع هذه الأعمال التي تعرض المكاسب التي تحققت ضد الجماعات الإرهابية الإقليمية والدولية للخطر». وتوفرت معلومات لـ«العربي الجديد» تفيد بأن القاهرة أقدمت خلال الأيام القليلة الماضية على خطوات عملية تقترب من مناطق المصالح الإثيوبية في القرن الأفريقي إن دخل إلى حيز التنفيذ، البروتوكول العسكري المصري الصومالي الذي تم توقيعه منتصف أغسطس/آب الحالي بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي ونظيره الصومالي حسن شيخ محمود.

وبحسب المعلومات فإنه بالإضافة إلى الطائرتين العسكريتين المصريتين المملتين بالأسلحة والذخائر، اللتين وصلتا إلى العاصمة الصومالية مقديشو، فإن «قطعاً بحرية عسكرية تركية، وصلت إلى السواحل المصرية مطلع الأسبوع الحالي، تمهيداً إلى توجهها نحو السواحل الصومالية برفقة قطع بحرية مصرية مقاتلة خلال أيام قليلة في إطار التنسيق العسكري بين القاهرة وأنقرة التي تضطلع بمهام عسكرية واسعة في الصومال». وتعد الخطوة أول تنسيق عسكري بين القاهرة وأنقرة منذ استعادة العلاقات بين البلدين بعد قطيعة استمرت 10 سنوات في أعقاب الانقلاب العسكري في مصر عام 2013. ولعبت أنقرة مؤخراً دور الوسيط حيث نقلت رسائل متبادلة بين القاهرة وأديس أبابا ضمن محاولات إيجاد حل لأزمة سد النهضة. وتأتي الخطوة الجديدة بالتنسيق العسكري بين مصر وتركيا في القرن الأفريقي في وقت من المقرر السيسي إلى أنقرة خلال الأسبوع الأول من سبتمبر/أيلول المقبل لعقد قمة مصرية تركية مع الرئيس رجب طيب أردوغان.

وخلال زيارة قام بها الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود للقاهرة في 14 أغسطس الحالي، جرى توقيع بروتوكول تعاون عسكري بين البلدين. ويأتي ذلك في ظل محاولات إثيوبية لإنشاء قاعدة بحرية في إقليم أرض الصومال. وخلال لقاء جمع بين شيخ محمود والسيسي أكد الأخير موقف مصر الداعم لوحدة وسيادة الصومال على أراضيه. ويجعل التحرك المصري العسكري نحو منطقة القرن الأفريقي رسائل متعددة لأكثر من طرف، يأتي في مقدمتها إثيوبيا التي لا تزال تتبنى موقفاً متعنتاً من المطالب المصرية السودانية بشأن ضرورة توقيع اتفاق قانوني ملزم وشامل خاص بتشغيل وإدارة سد النهضة ورفض التحركات الأحادية من جانب أديس أبابا في هذا الصدد. كما يتضمن أيضاً رسالة إلى دولة الإمارات التي أبرمت مطلع العام اتفاقاً بموجبه تنفذ إثيوبيا «الحبيسة» إلى البحر الأحمر. وحول التأثير المحتمل للتنسيق المصري التركي على ملف الأزمة بين مصر وإثيوبيا، قال الباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة إسطنبول آيدن، عمار فايد، في حديث لـ«العربي الجديد»: «أعتقد أنه لا يزال من المبكر الجزم بمستوى التنسيق المصري التركي في الصومال، فلدى الجانبين مصلحة مشتركة في الدفاع عن وحدة الصومال ورفض خطط الانفصال. من جانب تركيا فهي ملزمة بذلك وفق اتفاقياتها مع الصومال والتي تجعل لها السيادة البحرية على مياه الصومال الإقليمية وتلتزم فيها بأمنها. ومن جانب مصر فإن هدفها الأساسي هو منع إثيوبيا من الحصول على موطئ قدم عسكري بحري على القرن الأفريقي بما يجعلها قادرة على التأثير في أمن الملاحة في البحر الأحمر». وأضاف أنه «حتى الآن، تركيا تميل للوساطة بين إثيوبيا والصومال، كونها حليفة للجانبين، وقد استضافت بالفعل جولتي مفاوضات، لكن يبدو أنه لا تقدم في الأفق، أما مصر فخيارها هو التصدي مباشرة وتعزيز قدرات مقديشو لمقاومة خطط إثيوبيا التوسعية، وبالإضافة لذلك، لدى مصر وتركيا مصلحة في دعم جهود مقديشو لمكافحة جماعة الشباب».

> عمار فايد: لمصر وتركيا مصلحة مشتركة بالدفاع عن وح

تقرير

تدخل الجامعات الأميركية عاماً دراسياً جديداً على وقع الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة، ويواصل الطلاب المؤيدون للفلسطينيين تحركاتهم وتحدي إجراءات جديدة لهذه الجامعات تحت عنوان «مدونات سلوك»، لمواجهة محاولات قمعهم وإخماد صوتهم، فيما وصلت تلك القواعد لتشمل منع رفع الصوت أو الإساءة اللفظية لمسؤول جامعي، بما يخالف حرية الرأي والتعبير. علماً أن تظاهرات العام الدراسي الماضي طالبت بوقف الاستثمار في شركات تدعم الاحتلال ووقف التعاون مع جامعات إسرائيلية

حراك الجامعات الأميركية

«مدونات سلوك» لقمع التظاهرات المؤيدة لغزة

واشنطن ـ **محمد البديوي**

مع بدء عودة موسم الدراسة، اتخذت الجامعات الأميركية قرارات جديدة في محاولة لاحتواء التظاهرات الطلابية من أجل غزة والسيطرة عليها، ومنع وجود مخيمات طلابية مثل تلك التي شهدها العام الدراسي الماضي، والتي شهدت أيضاً عمليات اعتقال وصفها أكاديميون وباحثون بأنها تعارض الحق في حرية الرأي والتعبير والتعديل الأول للدستور الأميركي. وخرج طلاب في أكثر من 100 جامعة بمختلف أنحاء الولايات المتحدة، في تظاهرات دعماً لغزة، وأقيمت مخيمات احتجاجية في حرمها، في تحركات كانت في أغلب حالاتها سلمية، فيما تم اقتحام الحرم الجامعي لأكثر من جامعة من قبل الشرطة واعتقال أكثر من 3 آلاف طالب في مختلف أنحاء البلاد، وفصل عدد من الطلاب، وشيطن سياسيون ووسائل إعلام أميركية الطلاب المطالبين بوقف الإبادة الجماعية في غزة، وتم وصفهم في جلسات بمجلس النواب بالكونغرس الأميركي بأنهم «إرهابيون» و«تابعون لحماس».

ودعا طلاب الجامعات الأميركية خلال تظاهرات العام الدراسي الماضي، إلى وقف الاستثمار في شركات تدعم الاحتلال الإسرائيلي وتدعم الإبادة الجماعية في غزة، ووقف البرامج الأكاديمية التي تتعاون وتتشارك مع جامعات إسرائيلية، والإعلان عن وقف الاستثمارات في شركات توفر تمويلاً مالياً وعسكرياً لإسرائيل. واستجاب عدد من الجامعات لهذه المطالب أو لبعضها، غير أن معظم الجامعات رفضت الاستجابة لمطالب الطلاب المحتجين، وقامت بإبلاغ الشرطة لفضّ المخيمات السلمية التي تم تنظيمها. وقررت جامعات كبرى في الولايات المتحدة وضع قواعد جديدة لهذه الاحتجاجات، من بينها حظر المخيمات، وتحديد مدة التظاهر، والسماح بالاحتجاجات في أماكن مخصصة فقط. وعدلت جامعة جورج واشنطن، مدوّنة سلوكها، واعتبرت أن السلوك غير المنضبط يشمل رفع الصوت أو الإساءة اللفظية لمسؤول جامعي، والتهديد والمضايقة في الهتافات واستخدام مكبّرات الصوت، وإحداث ضوضاء والهتاف بما يكفي لتعطيل الفعاليات، والتدخل في الفعاليات، وعدم الامتثال لتوجيهات مسؤولي الجامعة وعدم إخلاء الأماكن أو تقديم بطاقة الهوية عند الطلب، والدخول أو البقاء في أي جزء من أي مبنى جامعي من دون إذن. وحذرت الجامعة ومقرها واشنطن، من أن القانون يفرض تطبيق قواعد سلوك الطلاب خارج الحرم الجامعي أيضاً، وبالتالي قد يُحاسب الطلاب على انتهاكات السياسات التي تحدث بعيداً عن جامعة جورج واشنطن. وأوضحت أنه قد يفقد الطلاب امتيازات مثل السكن في الحرم الجامعي والمشاركة في المنظمات الطلابية، والدراسة في الخارج، وتمتد العقوبات إلى الإيقاف والطرد ووقف المساعدات المالية، جامعة كولومبيا التي شهدت منذ أسابيع استقالة رئيستها نعمت شفيق رغم أنها استعانت بالشرطة لفضّ التظاهرات، ووصف سلوكها من قبل كثيرين بأنه مناف للحريات الأكاديمية وحرية الرأي والتعبير، كانت قبل أيام قليلة تشهد تعديل قواعد سلوك الجامعة الخاصة بحرية التظاهر والاعتصام، أيضاً، بزعم «إرشادات جديدة لتعزيز الفهم المشترك للقواعد لمجتمع كولومبيا بأكمله». وتضمّنت القواعد الجديدة، التي حرصت الجامعة على أن تكون سارية قبل بدء العام الدراسي، عدم استخدام مكبرات الصوت بشكل يعيق الحياة الأكاديمية، وضرورة تقديم إشعار قبل تنظيم التظاهرات والاحتجاجات، وفرضت عقوبات على الطلاب حال عدم الالتزام بمدونة السلوك الجديدة. وشهدت جامعة كولومبيا في العام الدراسي الماضي الاعتداء على طلاب متظاهرين سلميين من أجل غزة بمواد كيميائية، ولم تظهر نتائج التحقيقات حتى اليوم. كما حظرت جامعة بنسلفانيا المخيمات والتظاهرات المسائية واستخدام مكبرات الصوت بعد الخامسة مساء، واشترطت إزالة الملصقات خلال أسبوعين من وضعها. وحظرت جامعة إنديانا المخيمات والتظاهرات بعد 11 مساء، ومنعت وضع لافتات على ممتلكات الجامعة من دون موافقة مسبقة، وهو ما تكرر مع عشرات الجامعات في مختلف أنحاء الولايات. وشهد اليوم الأول من الدراسة خلال الأسبوع الحالي تظاهرات في عدد من الجامعات، من بينها جامعتا جورج واشنطن وكولومبيا، ونظّم طلاب جورج واشنطن مسيرة في محيط الجامعة أكدوا فيها أنها «لا تتوقف حتى تتحقق العدالة»، ورفعوا لافتة تقول إن جامعة جورج واشنطن تموّل الإبادة الجماعية، ونظموا تظاهرة أمام منزل رئيسة الجامعة إلين غرينبرغ تضمنت شعاراتها توجيه سباب لها بسبب موافقها. وقالت إحدى الطالبات التي طلبت عدم ذكر اسمها، لـ«العربي الجديد»، إنهم سيواصلون تظاهراتهم داخل الحرم الجامعي وفي محيط الجامعة لحين الاستجابة لمطالبهم ووقف الاستثمار في شركات تشارك في الإبادة الجماعية، مؤكدة أن الإجراءات القمعية التي تتخذها الجامعة لن تقضي على «الانتفاضة الطلابية». وأشارت إلى أنه تم فصل عدد من الطلاب الذين رفضوا التوقيع على شروط رأوا أنها مجحفة وظالمة لهم، كما تمّ منع عدد من الطلاب من الاقتراب من محيط الحرم الجامعي، وتعليق تخرج بعض الطلاب، مؤكدين أن هذه الإجراءات لن تزيدهم إلا إصراراً على التظاهر من أجل تحقيق مطالبهم، بما في ذلك أن تتخلى جامعة جورج واشنطن عن استثماراتها في الشركات المرتبطة بإسرائيل، وتسقط التهم الموجهة إلى عدد من المنظمات الطلابية، من بينها «طلاب من أجل العدالة في فلسطين، وطلاب الصوت اليهودي من أجل السلام وغيرها»، وتكشف عن جميع استثماراتها.

انتقاص من حرية التعبير

اعتبرت الجمعية الأميركية لأساتذة الجامعات، في بيان، أن السياسات الجديدة للجامعات مثل الإخطار المسبق للتظاهرات، وتحديد صارم لأماكن التظاهر، ووضع قواعد جديدة لاستخدام مكبرات الصوت والالافتات، تنتقص من حرية الرأي والتعبير. وكشفت أن العديد من هذه السياسات تمّ فرضها من دون مساهمة اعضاء هيئة التدريس، مشدّدة على ضرورة أن تشجع الكليات والجامعات الحوار حتى حول أكثر المعتقدات الراسخة، وليس قمعها.

من مخيم جامعة جورج واشنطن، مايو الماضي (Getty)

فرضت «جورج واشنطن» قانوناً يطبّق قواعد سلوك خارج الجامعة

تنتقص القواعد الجديدة للجامعات من حرية الرأي والتعبير

عضواً فيها أصدرت قراراً، بعد التصويت بغالبية الأصوات، بإسقاط التهم الموجهة للطلبة نتيجة التظاهر من أجل غزة، إذ تم القبض على 26 طالباً متظاهراً». وأضاف: «لكن رئيسة الجامعة رديتكا موريك رفضت قرار اللجنة التنفيذية بإسقاط التهم عنهم بالمخالفة للقوانين واللوائح». وأوضح أن «أكثر من ثلاثة آلاف عضو في هيئة التدريس في الجامعة وقعوا على خطاب رسمي موثّق، تم إرساله لرئيس الجامعة ينص على دعم الحريات الطلابية ودعم حق الطلاب في التظاهر والمطالبة بإسقاط التهم عنهم جنائياً وأكاديمياً بعد القبض عليهم في التظاهرات وتوجيه تهم جنائية لهم، لكن رد إدارة الجامعة كان بالإصرار على معاقبتهم». ولفت إلى أنه التقى نائب رئيس الجامعة دان وينر، والذي «رد عليه بالحرف الواحد بأنه سيستخدم كل شيء يملكه من أجل تدمير هؤلاء الطلاب»، ووصفهم بأنهم «أنصار لحماس وداعمون للإرهاب»، وهو نفس ما تكرر مع رئيسة الجامعة. واعتبر أنه «لا توجد حرية تعبير أو حرية أكاديمية في أميركا والجامعات الأميركية عندما يتعلق الأمر بالطلاب العرب وحقوق الفلسطينيين»، مشيراً إلى أنه «منذ العام الماضي كانت جامعة كونيتيكت تمنع الخيام ومكبرات الصوت والتجمعات بعد الساعة 11 مساء، باعتبارها قواعد موضوعة من أجل انتظام العملية التعليمية». فيما سمحت الجامعة، وفق برعي، بخرق ما قالت إنها «قواعد ملزمة»، من أجل فريق كرة السلة بالجامعة، كاشفاً عن أن رئيسة الجامعة «أرسلت عدة إيميلات اظهرت فيها كراهيتها للفلسطينيين، كما أن المولين (للجامعة) أيضاً ينتمون لمؤسسات صهيونية تدعم إسرائيل وتهدد بمنع التمويل للجامعات في حال عدم دعمها للكيان».

من جانبه، وصف المحاضر والباحث في العلوم السياسية بجامعة كورنيل، عصام برعي، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، ما يحدث في الجامعات بأنه «انهيار أخلاقي للجامعات والنظام التعليمي في أميركا». وأشار إلى ما حدث خلال وجوده باحثاً في جامعة كونيتيكت، والذي عدّه «مثالاً صارخاً على مدى التراجع في حرية الرأي والتعبير في الولايات المتحدة». وقال إن «اللجنة التنفيذية بالجامعة التي كنت عضواً فيها أصدرت قراراً، بعد التصويت بغالبية الأصوات، بإسقاط التهم الموجهة للطلبة نتيجة التظاهر من أجل غزة، إذ تم القبض على 26 طالباً متظاهراً». وأضاف: «لكن رئيسة الجامعة رديتكا موريك رفضت قرار اللجنة التنفيذية بإسقاط التهم عنهم بالمخالفة للقوانين واللوائح». وأوضح أن «أكثر من ثلاثة آلاف عضو في هيئة التدريس في الجامعة وقعوا على خطاب رسمي موثّق، تم إرساله لرئيس الجامعة ينص على دعم الحريات الطلابية ودعم حق الطلاب في التظاهر والمطالبة بإسقاط التهم عنهم جنائياً وأكاديمياً بعد القبض عليهم في التظاهرات وتوجيه تهم جنائية لهم، لكن رد إدارة الجامعة كان بالإصرار على معاقبتهم». ولفت إلى أنه التقى نائب رئيس الجامعة دان وينر، والذي «رد عليه بالحرف الواحد بأنه سيستخدم كل شيء يملكه من أجل تدمير هؤلاء الطلاب»، ووصفهم بأنهم «أنصار لحماس وداعمون للإرهاب»، وهو نفس ما تكرر مع رئيسة الجامعة. واعتبر أنه «لا توجد حرية تعبير أو حرية أكاديمية في أميركا والجامعات الأميركية عندما يتعلق الأمر بالطلاب العرب وحقوق الفلسطينيين»، مشيراً إلى أنه «منذ العام الماضي كانت جامعة كونيتيكت تمنع الخيام ومكبرات الصوت والتجمعات بعد الساعة 11 مساء، باعتبارها قواعد موضوعة من أجل انتظام العملية التعليمية». فيما سمحت الجامعة، وفق برعي، بخرق ما قالت إنها «قواعد ملزمة»، من أجل فريق كرة السلة بالجامعة، كاشفاً عن أن رئيسة الجامعة «أرسلت عدة إيميلات اظهرت فيها كراهيتها للفلسطينيين، كما أن المولين (للجامعة) أيضاً ينتمون لمؤسسات صهيونية تدعم إسرائيل وتهدد بمنع التمويل للجامعات في حال عدم دعمها للكيان».

الحدث

أوكرانيا متمسكة برفع القيود عن الأسلحة الغربية

تتمسك أوكرانيا برفع القيود عن الأسلحة الغربية لمواصلة توغلها في روسيا، وسط بروز تأييد أوروبي وأطلسي لذلك، مرفقاً بمصطلح «وفقاً للقانون الدولي»

على وقع استمرار الهجمات الروسية على المنشآت النفطية الأوكرانية، جدد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي مناشداته للحلفاء الغربيين لرفع القيود عند اتخاذ القرار بشأن الضربات التي تستهدف الأراضي الروسية. وقال زيلينسكي في كلمته اليومية، مساء أول من أمس الأربعاء، إنه يجب أن يكون جميع شركائنا أكثر إيجابية بكثير في مواجهة الإرهاب الروسي». وأضاف: «تواصل الإصرار على رفع القيود المفروضة على ضرباتنا بعيدة المدى الآن، هذا سيساعدنا على إنهاء الحرب في أقرب وقت بطريقة عادلة لأوكرانيا وللعالم». وكيف متمسكة بضرورة سماح الغرب لها باستخدام أسلحتهم المقدمة إليها لضرب مواقع في الداخل الروسي، وتأمين التوغل في كورسك الروسية، المتواصل منذ 6 أغسطس/آب الحالي.

وأيد مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، أمس الخميس، ضغط زيلينسكي على الداعمين الدوليين لرفع القيود. وقال في تصريحات صحافية: «نحن بحاجة إلى رفع القيود المفروضة على استخدام الأسلحة ضد الأهداف العسكرية الروسية، وفقاً للقانون الدولي». وأضاف أنه «يجب أن يتم استخدام الأسلحة التي تقدمها لأوكرانيا بشكل كامل، ويجب رفع القيود حتى يتمكن الأوكرانيون من استهداف الأماكن التي تقصفهم منها روسيا، وإلا فإن الأسلحة عديمة الفائدة». وفي حديثه إلى جانب وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا، في بروكسل، دان بوريل هجمات روسيا على المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وتابع: «روسيا تريد قصف دولة أوروبية حتى تستسلم بالكامل». أما كوليبا فاعتبر أن داعمي أوكرانيا لن يلوموا إلا أنفسهم إذا فازت روسيا. وأضاف أن «نجاح روسيا يعتمد على شيء واحد: استعداد الشركاء لاتخاذ قرارات جريئة. إذا تم اتخاذ القرارات، ستكون أوكرانيا ناجحة على الأرض. وإذا لم يتم اتخاذها، فلا تشتكوا من أوكرانيا، بل اشتكوا من أنفسكم». وأصر كوليبا على أن أوكرانيا تريد فقط مهاجمة «أهداف عسكرية مشروعة» داخل روسيا. وتابع: «إذا تم تزويدنا بكمية كافية من الصواريخ، وإذا سمح لنا بالقصف، فسنعمل على تقليص قدرة روسيا بشكل كبير على إلحاق الضرر ببنيتنا التحتية الحيوية، وسنعمل على تحسين وضع قواتنا على الأرض». ودعا كوليبا خصوصاً إلى التسليم السريع لأنظمة الدفاع الجوي «باتريوت». وحثّ «جميع الدول التي تعهدت بتسليم أنظمة باتريوت قبل أشهر على تسليمها، فهي موجودة وجاهزة للتسليم. ما ينقصنا هو الأنظمة النهائية، الضوء الأخضر للقيام بذلك». وسبق لأوكرانيا أن أعلنت الشهر الماضي أنها بحاجة إلى 25 نظام دفاع جوي من طراز باتريوت، للدفاع بشكل كامل عن مجالها الجوي وحماية البلاد من الهجمات الصاروخية الروسية.

ووافق أيضاً الأمين العام لحلف شمال الأطلسي «ناتو» ينس ستولتنبرغ، أمس الخميس، على حاجة أوكرانيا لمزيد من المساعدات بعد الضربات الروسية الأخيرة. وذكر في بيان، أن «تقديم المزيد من الدعم العسكري مهم للغاية لقدرة أوكرانيا على البقاء في الحرب الروسية الشاملة». وتابع: «تواصل أوكرانيا اعتراض الصواريخ الروسية بشكل يومي، وإنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح... إلا أن قدرة كييف على الحفاظ على دفاعاتها تتطلب زيادة الإمدادات والمزيد من الدعم».

ميدانياً، أعلنت السلطات الأوكرانية، أمس الخميس، أن روسيا أطلقت 74 مسيّرة هجومية من طراز شاهد إيرانية الصنع، وخمسة صواريخ على أهداف في كل أنحاء أوكرانيا، ليل الأربعاء ـ الخميس. وأضافت أن الدفاعات الجوية اعترضت صاروخين و60 طائرة مسيرة، وسقطت نحو 14 طائرة قبل الوصول إلى أهدافها. والقصف الليلي كان الثالث من نوعه في الأسبوع الحالي، وخلّف 11 قتيلاً على الأقل في كل تلك الهجمات. في نيكوبول، جنوبي أوكرانيا، أدى القصف الروسي إلى مقتل شخص وإصابة خمسة آخرين، وفق ما أفادت السلطات الإقليمية، أمس الخميس. وكتب حاكم منطقة نيبروبتروفسك سيرغي ليساك على وسائل التواصل الاجتماعي: «تضرر مركز تسوق والعديد من المباني الشاهقة والمباني السكنية والسيارات وخط أنابيب لنقل الغاز». وفي تشيركاسي، وهي مدينة تقع في وسط أوكرانيا، قال مسؤولون إن الهجوم أدى إلى اندلاع حريق امتد على ثلاثة آلاف متر مربع، وكان عشرات عمال الطوارئ يحاولون إخماده. وفي كييف، أفادت سلطاتها بأن حطام الطائرات المدمرة سقط في 3 مناطق بالمدينة، ما تسبب في أضرار طفيفة لبنى تحتية مدنية من دون وقوع إصابات.

من جهتها، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الخميس، أن قواتها أحبطت هجوماً مساء الأربعاء على شبه جزيرة القرم الأوكرانية، التي احتلتها روسيا في عام 2014. وذكرت الوزارة أن قواتها دمرت ثلاث سفن مسيرة أوكرانية كانت تستهدف شبه جزيرة القرم. وتطرقت السلطات الروسية إلى إسقاط مسيرات أوكرانية استهدفت أيضاً مقاطعتي بريانسك وبيلغورود، جنوب غربي روسيا. كما أعلنت روسيا، أمس الخميس، سيطرتها على قرية ميكولايفكا الواقعة على مسافة نحو 15 كيلومتراً من مدينة بوكروفسك في منطقة دونيتسك، وقرية ستيلماخيفكا في منطقة لوغانسك المجاورة. والقريتان واقعتان في الشرق الأوكراني.

واعلنت السلطات الروسية، أمس الخميس، عن مقتل شخص وإصابة اثنين آخرين، جراء قصف أوكراني استهدف مقاطعة بيلغورود، جنوب غربي روسيا، على الحدود مع أوكرانيا. وقال حاكم المقاطعة فياتشيسلاف غلادكوف عبر تطبيق تليغرام: «تعرضت مدينة شيبيكينو الواقعة في المقاطعة لقصف من القوات الأوكرانية، ما أدى إلى مقتل شخص وإصابة اثنين آخرين».

(قنا، فرانس برس، أسوشييتد برس)

بوريل: روسيا تريد قصف دولة أوروبية حتى تستسلم بالكامل

رصد

خط الصين الأحمر أميركياً: استقلال تايوان

حاولت بكين وواشنطن إدارة الصراع بينهما بشأن تايوان وبحر الصين الجنوبي، عبر إجراء اتصالات بين القياد تين السياسية والعسكرية

طرحت بكين خطها الأحمر الأول على واشنطن، وهو تايوان، مطالبة أميركا بوقف «التواطؤ وتسليح تايوان»، لكنها تركا الباب مفتوحاً أمام حل التوترات بينهما، الدبلوماسية عبر اتصال سيجرى بين الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره الصيني شي جين بينغ، والعسكرية عبر اتصال بين قادة مسرح العمليات بين الجانبين في بحر الصين الجنوبي.

والتقى جيك سوليفان، وهو أول مستشار للأمن القومي الأميركي يزور بكين منذ العام 2016، مع شي جين بينغ في ختام محادثات استمرت ثلاثة أيام في العاصمة الصينية، والتي شهدت أيضاً اجتماعه مع وزير الخارجية وانغ يي ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى. وأكد شي لسوليفان، أمس الخميس، أن التزام بكين علاقات جيدة مع واشنطن لم يتغير. ونقلت شبكة «سي سي تي في» الرسمية عن شي قوله إن «التزام الصين هدف التنمية المستقرة والسليمة والمستدامة للعلاقات الصينية الأميركية لم يتغير»، مضيفاً: «نأمل أن تتعاون الولايات المتحدة مع الصين للوصول إلى منتصف الطريق»، مشدداً على أن «الصين والولايات المتحدة يجب أن تصبحا مصدراً للاستقرار في أجل السلام العالمي ودافعا للتنمية المشتركة». وأكد سوليفان للرئيس الصيني أن الرئيس الأميركي جو بايدن «يتطلع للتحدث معه في الأسابيع المقبلة».

وأضاف: «نحن ملتزمون بالحفاظ على الدبلوماسية رفيعة المستوى»، مشدداً على أن «بايدن ملتزم بإدارة هذه العلاقة والتأكد من أن المنافسة لا تؤدي إلى صراع». وقال سوليفان، في ختام زيارته إلى بكين: «لم نتوصل إلى أي اتفاقات محددة بشأن بحر الصين الجنوبي». والتقى سوليفان، أمس الخميس، مع نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية الصينية تشانغ يو شيا في مقر اللجنة العسكرية المركزية في بكين، حيث ناقش الاثنان ملف تايوان وقضايا أخرى ساخنة. وقال سوليفان لتشانغ إنه «من النادر أن تتاح لنا الفرصة لإجراء هذا النوع من التبادل»، مؤكداً أن البلدين يتحملان مسؤولية منع المنافسة من التحول إلى صراع أو مواجهة. وتابع سوليفان: «نظراً لما يشهده العالم والحاجة إلى إدارة العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بشكل مسؤول، أعتقد أن هذا اجتماع مهم جداً». وقال البيت الأبيض، في بيان، إن سوليفان أكد الحاجة إلى الاستقرار عند مضيق تايوان وحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي. وأشار إلى أن المسؤولين اتفقا على إجراء مكالمة هاتفية بين قادة مسرح العمليات من الجانبين «في المستقبل القريب». وأشار إلى أن سوليفان عبر عن «مخاوفه بشأن الدعم (الصيني) للصناعات الدفاعية الروسية»، وأثار أيضاً «الحاجة إلى تجنب سوء التقدير والتصعيد في الفضاء الإلكتروني».

بدوره، حذر تشانغ من أن وضع تايوان هو «الخط الأحمر الأول الذي لا يمكن تجاوزه في العلاقات الصينية الأميركية»، بحسب بيان لوزارة الدفاع الصينية. وقال تشانغ: «الصين ملتزمة دائماً بالحفاظ على السلام والاستقرار في مضيق تايوان، لكن استقلال تايوان والسلام والاستقرار في مضيق تايوان غير متوافقين». وتابع أن «الصين تطالب الولايات المتحدة بوقف التواطؤ والتوقف عن نشر الروايات الكاذبة المتعلقة بتايوان». وقال تشانغ لسوليفان إن «طلبكم عقد هذا الاجتماع معي يوضح القيمة التي توليها الحكومة الأميركية للأمن العسكري وعلاقتنا العسكرية»، طالباً من واشنطن «العمل مع الصين لتعزيز التواصل والتبادلات بين الجيشين وتحمل مسؤوليات القوى الكبرى بشكل مشترك». وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية وو تشيان، في مؤتمر صحافي أمس الخميس، إن الصين ملتزمة بإدارة خلافاتها مع الفيليبين في بحر الصين الجنوبي لكن صبرها «محدود». وقال وو تشيان: «شجع الدعم الأميركي الفيليبين على القيام باستفزازات متهورة». وكان رئيس القيادة الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ الأدميرال صامويل بابارو أعلن، خلال مؤتمر عسكري دولي في مانيلا، الثلاثاء الماضي، أن الجيش الأميركي منفتح على المشاورات بشأن مرافقة السفن الفيليبينية في بحر الصين الجنوبي.

وأمس الأول الأربعاء، ناقش سوليفان ووانغ يي خططاً لزعيمهما لإجراء محادثات في الأسابيع المقبلة، واشتبكا بشأن نهج الصين في المناطق البحرية المتنازع عليها. وقال البيت الأبيض، في بيان، إن سوليفان «أكد مجدداً التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن حلفائها في المحيطين الهندي والهادئ». وأضاف أنه «أعرب أيضاً عن قلقه إزاء أعمال (الصين) المزعزعة للاستقرار ضد العمليات البحرية الفيليبينية المشروعة» في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه. وذكرت وسائل الإعلام الرسمية الصينية أن وانغ وجه، من جهته، تحذيراً لأميركا. وقال: «يجب على الولايات المتحدة ألا تستخدم المعاهدات الثنائية ذريعة لتقويض سيادة الصين وسلامة أراضيها، ولا ينبغي لها أن تدعم أو تتغاضى عن انتهاكات الفيليبين». وسبق أن التقى وانغ وسوليفان خمس مرات خلال العام ونصف العام الماضيين، في واشنطن وفيينا ومالطا وبانكوك، وكذلك إلى جانب بايدن وشي جين بينغ في كاليفورنيا في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. من جهة ثانية، قال مسؤول كبير في إدارة بايدن لوكالة رويترز إن الولايات المتحدة تضغط على الصين لكسر مقاومتها لمحادثات الأسلحة النووية، حيث ترى «فرصة محدودة» لإجراء محادثات ثنائية مبكرة حول نهج القوى العظمى تجاه هذه القضية. وأضاف: «لقد رأينا بعض الفرص المحدودة للانفتاح، على الأقل بداية محادثة حول هذا الموضوع في الأشهر الأخيرة، لكنها كانت بدايات، وأعتقد أنها ستستمر في أن تكون نوبات وبدايات».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

تشانغ يو شيا وسوليفان في بكين أمس (Getty)

من قصف روسي لمدينة كريفي ريه، الأربعاء (الحرس غوريف/رويترز)

شرق غرب

هاريس تتقدم على ترامب بأربع نقاط

تقدمت المرشحة الديمقراطية للانتخابات الرئاسية الأميركية كامالا هاريس (الصورة)، على الرئيس السابق، الجمهوري دونالد ترامب، بنسبة 45% مقابل 41%، في استطلاع أجرته رويترز/إبسوس، ونشر أمس الخميس. وكانت هاريس قد تقدمت بفارق نقطة مئوية واحدة في استطلاع مماثل، في أواخر شهر يوليو/تموز الماضي. وقال نحو 73% من الناخبين الديمقراطيين، إنهم أصبحوا أكثر حماساً للتصويت في الرئاسيات المقررة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، بعد دخول هاريس السباق الرئاسي.

(رويترز)

اتفاقية دفاعية بين إندونيسيا وأستراليا

وقعت إندونيسيا وأستراليا اتفاقية دفاعية، أمس الخميس، وصفها الجانبان بأنها تمثل تعزيزاً كبيراً لعلاقاتهما العسكرية. ووقع الرئيس الإندونيسي المنتخب برابو سوبيانتو، الذي يتولى أيضاً منصب وزير الدفاع، اتفاقية التعاون الدفاعي مع وزير الدفاع الأسترالي ريتشارد ماريليس، في الأكاديمية العسكرية الوطنية الإندونيسية في ماغلانغ، بمقاطعة جاوة الوسطى.

(أسوشييتد برس)

ثبات تحالف سيول ـ واشنطن ـ طوكيو

اعتبر الرئيس الكوري الجنوبي، يون سيوك يول، أمس الخميس، أنه لا يعتقد أن الولايات المتحدة ستقبل كوريا الشمالية دولة نووية، مشدداً في تصريحات صحافية على أن التعاون بين كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة سيستمر، رغم تبدل القيادات، في إشارة إلى الانتخابات الرئاسية الأميركية، المقررة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، وإلى اختيار رئيس وزراء جديد في اليابان، في 27 سبتمبر/أيلول المقبل، خلفاً لفوميو كيشيدا.

(رويترز)

ستارمر يحضّ على مكافحة الشعبوية

أعرب رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر (الصورة)، مساء أول من أمس الأربعاء، عن خشيته من صعود اليمين المتطرف في بريطانيا، وحضّ أحزاباً تقدمية في أوروبا على توحيد الجهود لمكافحة الشعبوية. وعقب اجتماع عقده مع المستشار الألماني أولاف شولتز في برلين قال ستارمر: «أعتقد أنه يجب أن نكون في بريطانيا على مستوى تحدي اليمين المتطرف والشعبوية والقومية».

(فرانس برس)

أفغانستان تردّ على باكستان

اعتبر قائد الجيش الأفغاني، قاري فصيح الدين فطرت، مساء أول من أمس الأربعاء، أنه لا يوجد أي دعم من حكومة طالبان لحركة طالبان الباكستانية. ونفى في مؤتمر صحافي بالعاصمة كابول، ما ذكرته الحكومة الباكستانية من أن طالبان الباكستانية تتخذ من الأراضي الأفغانية مقراً لها وتخطط للأعمال العسكرية في باكستان، وأن طالبان الأفغانية تساعدها. وطلب المسؤول الأفغاني من الحكومة الباكستانية أن تعمل على سد الثغرات الموجودة لديها، بدلاً من توجيه التهم إلى أفغانستان.

(العربي الجديد)

عززت إحباطات الوحدة الألمانية قبضة حزب البديل لأجل ألمانيا اليميني المتطرف في مناطق الشرق، مساهِمة في تعزيز سرديته الكارهة للاجئين عشية انتخابات محلية، أظهرت استطلاعات رأي تقدمه فيها على حساب أحزاب الحكومة

«البديل لأجل ألمانيا» يتمدد شرقاً

إحباطات الوحدة تعزز اليمين المتطرف

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

تجمّع لأنصار «البديل» في سونيبيرغ، 11 اغسطس 2024 (Getty)

في مناطق شرق ألمانيا، أو ما سمي بعد الحرب العالمية الثانية (1939 1945)، جمهورية ألمانيا الديمقراطية حتى توحيد شطريها في عام 1990، بات طريق حزب البديل لأجل ألمانيا اليميني المتشدد سالكاً نحو حصد نتائج قد تكون الأكبر منذ تأسيسه في عام 2013، وذلك في انتخابات برلمانات محلية في ولايات تورينغن وساكسونيا (المقررة بعد غد الأحد)، وبراندنبورغ (في 22 سبتمبر/ أيلول المقبل). ولم يبدُ أن الاتهامات بالعنصرية للحزب وميول بعض قادته إلى الفكر النازي ومشاريع سرية لترحيل ملايين المواطنين من أصول مهاجرة، قد أثرت على شعبيته في شرق البلاد. إلى جانب أن النتائج ليست أقل أهمية من الانتخابات التشريعية المقررة في سبتمبر 2025. وأظهرت أرقام الاستطلاعات أخيراً أنه من المتوقع تحقيق حزب البديل لأجل ألمانيا نحو 30% من نتائج التصويت في ساكسونيا، وحوالي 29% في تورينغن و24% في براندنبورغ.

بالإضافة إلى ذلك، تزايد قلق الطبقة السياسية التقليدية بعدما قدّمت استطلاعات أجريت في بداية العام الحالي حزب البديل لأجل ألمانيا كحزب مفضّل لدى الشباب الألمان الذين تراوح أعمارهم بين 14 و29 عاماً، وبنسبة تأييد وصلت إلى 22%، في زيادة كبيرة عن نسبة 12% في 2023. وفي مؤشر إلى ارتفاع نسب التأييد للحزب اليميني المتطرف في مناطق شرقي ألمانيا، بين الذين تقل أعمارهم عن سن 18. وفي انتخابات لمجالس شبابية بين 19 و23 أغسطس/ آب الحالي، فاز البديل لأجل ألمانيا بأكثر من 30% من أصوات مناطق الشرق. وفي ولاية تورينغن، حقق 37%، بزيادة حوالي 21 نقطة مئوية منذ انتخابات الشباب في 2019. على مدار 34 عاماً من الوحدة الألمانية ظلت العلاقة بين شطري البلد مثار سجال وتحميل مسؤوليات للغرب عن عدم تحقيق الوعود المالية والاقتصادية لدعم شرقها. وعلى سبيل المثال شكلت كأس الأمم الأوروبية التي استضافتها ألمانيا بين 14 يونيو/ حزيران و14 يوليو/ تموز الماضيين، مناسبة لدى البعض لتذكير سكانها بخيبة الأمل تجاه ما حققته الوحدة، إذ من بين 51 مباراة في البطولة الأوروبية، لم تستضف ولايات الشرق سوى أربع منها، وكلها على ملعب في مدينة لايبزيغ، وذلك لأسباب متعلقة بعدم تلبية ملاعب كرة القدم في الشرق الألماني شروط الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (يويفا).

ودفع ذلك حزب البديل من أجل ألمانيا المتطرف، ومعه حزب «تحالف سارة فاغنكنشت» الجديد، المصنف على أنه يسار شعبوي، إلى إبراز مشاعر الإحباط المتولدة تباعاً عند الألمان الشرقيين، وبث فكرة عن أن نحو 14 مليون نسمة (من سكان ألمانيا الديمقراطية السابقة)، يعاملون كمواطنين من «درجة ثانية». واستغل الحزبان تزايد السجال والغضب على الطبقة السياسية التقليدية، واتهامها بعدم الإيفاء بوعودها في الولايات الخمس شرقي البلد، وهي براندنبورغ، وميكلينبورغ فوربومرن، وساكسونيا، وساكسونيا أنهالت، وتورينغن. وركز حزب البديل من أجل ألمانيا بصورة خاصة على عدم تحقيق مشروع الازدهار الذي أطلقه المستشار الأسبق هلموت كول، مذكراً بتلاشي العديد من الشركات وابتلاع أخرى من قبل شركات من غرب البلاد، بعد خصخصتها، بينما جرى تسريح عدد كبير من عمال شركات القطاع العام بعد الخصخصة، في وقت تراجع فيه تأسيس شركات وخلق فرص عمل جديدة. وعلى تلك الخلفية واصل البديل لأجل ألمانيا اللعب على وتر الإحساس بالغبن المتوارث على مدار عقود الوحدة.

> ظلّت الأجور في الشرق أقل بنحو 20% عن مثيلتها غربي البلاد

وأدت الهجرة من شرق البلاد إلى غربه دوراً في تعزيز سرديته، مشدداً على أن البطالة فرضت حالة تفريغ مدن الشرق من الأكاديميين والكفاءات، واضطرار العمالة الماهرة والخريجين الشباب إلى البحث عن تقاسم الثروات في مدن غرب البلاد وليس في الولايات الشرقية، التي استمرت فيها العمالة غير الماهرة والأقل تعليماً. وحمّل البديل لأجل ألمانيا تلك الهجرة مسؤولية انعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي.

كما استفاد حزب البديل لأجل ألمانيا من تحميل اللجوء والهجرة بعض المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، معتبراً أن سياسات المستشارة السابقة أنجيلا ميركل ساهمت في قدوم أكثر من مليون لاجئ في 2015. هذا إلى جانب الاستفادة من أحداث عنف فردية قام بها لاجئون، كحادثة الطعن في مدينة زولنغين، في 23 أغسطس الحالي التي قُتل فيها ثلاثة أشخاص وجُرح ثمانية آخرون، وتحميل الحكومات المتعاقبة مسؤولية فشل سياسة الهجرة وترحيل المرفوضين. وهو أمر ساهم، برأي متخصصين وباحثين، في اجتذاب حزب البديل لأجل ألمانيا فئات شبابية ناقمة من بين الـ14 مليون ألماني شرقي، أكثر من اجتذابه هؤلاء من بين الـ70 مليوناً في الغرب الألماني. وفي مسيرته الممتدة لـ11 عاماً طوّر حزب البديل لأجل ألمانيا خطابه الشعبوي عبر الاستفادة من الدراسات والأرقام التي تطرقت إلى واقع العلاقة المختلة بين شرق ألمانيا وغربها. وبدا أن وقف الاستنزاف على المستوى البشري لم يصمد ببرامج الحكومات، القائمة على الاستثمار بكثافة في التعليم في الشرق. فقد واصل الشباب التوجه غرباً لأسباب كثيرة، من بينها تضاؤل فرص العمل في الشرق، إذ ظلّت الأجور أقل بنحو 20% عن مثيلتها في غرب البلاد، باستثناء العاصمة برلين. وسبب ذلك، بطبيعة الحال، من بين قضايا أخرى، هو أن معظم الصناعات موجودة في الغرب، بينما ظلت في الشرق الشركات الصغيرة وقطاع الزراعة، اللذان يقدمان أجوراً أقل مما تقدمه الصناعات الكبيرة.

أضف إلى ذلك أن الاختلاف القائم بين شرق ألمانيا وغربها في ظروف التعليم والإسكان، إلى جانب انتشار مشاعر عدم المساواة عند قطاعات واسعة من سكان الشرق، ساهمت في تقبّل كثيرين خطاب حزب البديل لأجل ألمانيا المتطرف، وليس دائماً على أساس أيديولوجي. وأشارت مجلة شتيرن المحلية في استطلاع لها العام الماضي، إلى أن ستة من كل عشرة ألمان رأوا أن الاختلافات بين الشرق والغرب أكثر من أسباب الوحدة، وهو ما انعكس بالسلب على المستويين السياسي والانتخابي. تقليدياً، شهدت الخريطة السياسية الحزبية الألمانية تقاسماً بين تياراتها. فالغرب، باستثناء هامبورغ، شكّل معقلاً للديمقراطيين المسيحيين، بينما اليسار كان أقوى في الشرق، قبل انقسامه وضعفه.

حسابات الحظر

باتت الدولة الألمانية أمام معضلة تزايد تأييد اليمين المتشدد، وربما قد تحظره، بناءً على تراكم معطيات وأدلة على علاقة حزب البديل لأجل ألمانيا مع دوائر نازية وجماعات أقصى اليمين العنيف. وحتى بافتراض أن السلطات أوجدت الأسس القانونية للحظر وباشرت على الفور فيه، فإن التنفيذ سيكون عملية صعبة وطويلة، ولن يكون من الممكن إكمالها قبل الانتخابات المحلية حالياً ولا قبل الانتخابات المقبلة للبرلمان الألماني (بوندستاغ)، في 2025.

■ أستغرب ممن يقولون إن مستقبل الضفة صعب بعد بدء الحملة العسكرية لجيش الاحتلال. لأن المستقبل صعب من قبلها فالتهجير والتدمير في المناطق ج والتمدد الاستيطاني هو الخطر الحقيقي على الضفة، أما الحملة العسكرية فهي محاولة فاشلة لوقف تمدد المقاومة بإذن الله.

■ أبو شجاع لم يكن استثناء بين الرجال الأنقياء الذين بذلوا مالهم وأعمارهم ودماءهم من أجل شعبهم وقضيته، ومع ذلك نالتهم سهام الساقطين وطنياً وأخلاقياً. درجت مقولة بين الناس منذ سنوات: المقاوم الجيد في نظر المرجفين هو المقاوم الميت، دون ذلك فهو عرضة لكل أنواع الشتم والتحقير.

■ «احمونا... «!! خلاصة الرد المنتظر من «الممثل الشرعي والوحيد»... ومن جماعة «أول الرصاص وأول الحجارة»... أعني على الهجمة الصهيونية الحالية في الضفة الغربية... أما على «حرب الإبادة» في غزة، فالرد هو هجاء «حماس» وتحميلها المسؤولية عما جرى ويجري!!

■ ليست حرباً عالمية ثالثة... وإنما حرب غزة العالمية.

■ الحديث عن «قبول #إسرائيل هدنة إنسانية في #غزة بضغط أميركي لإجراء تطعيم شلل الأطفال» ليس فقط لتحسين صورة الاحتلال وإظهار «وجهها الإنساني»، لكنه بالأصل ليس حرصاً على أطفال غزة وإنما خوفاً من تفشي المرض بينهم ثم منهم لباقي أطفال «الإنسانية». الخائف على مرض الأطفال يمنع قتلهم.!!

■ لو كان نصيب أهل غزة من النوم ساعتين يومياً على الأكثر، فإن إجماليّ ما ناموه كان شهراً واحداً بين أحد عشر شهراً ظلت فيها عيونهم محدقة بالموت، وهو يحدق بهم.

■ عائلات الأسرى الإسرائيليين تقتحم حدود غزة في تظاهرة تطالب الجيش بإعادتهم. رغم أنهم لن يبتعدوا كثيراً عن عيون الجيش، إلا أن هذه الخطوة تُعتبر وسيلة ضغط. ولكن إذا تهور أحدهم، فقد ينتهي به الأمر بمرافقة الأسرى في سجون المقاومة، ويرتفع عدد الأسرى بدل أن ينخفض.

■ خلال أيام معدودة، وبعد أن وقعت اتفاقية دفاع مشترك مع الصومال، ستنشر مصر 10 آلاف جندي مصري على حدود الصومال مع جيرانها، لأن أمنها من أمن الصومال، أوليس كذلك أمنها الوطني من أمن غزة؟

فنزويلا

المعارضة تتعهد بجعل مادورو يستسلم

> تعهدت المعارضة في فنزويلا بجعل الرئيس نيكولاس مادورو «يستسلم»، فيما هدد وزير الداخلية ديوسدادو كابيّو باعتقال مرشح المعارضة إدموندو غونزاليس أورو تيا

خرجت زعيمة المعارضة الفنزويلية ماريا كورينا ماتشادو من مخبئها لقيادة احتجاج جديد في كراكاس ضد إعادة انتخاب الرئيس نيكولاس مادورو الذي نزل أنصاره أيضاً إلى الشوارع للاحتفال بفوزه رغم اتهامات المعارضة له بالتزوير.

وقالت ماتشادو، أمام أنصارها الذين أتوا بالمئات إلى شرق العاصمة كراكاس للمشاركة في التظاهرة أمس الأول الأربعاء، إن أعضاء السلطة «يقولون إن النظام لن يستسلم، تعرفون ماذا؟ سنجعله يستسلم، والاستسلام يعني احترام الإرادة التي أُعرب عنها في 28 يوليو/تموز» الماضي في الانتخابات الرئاسية. وأضافت: «لا يمكن وقف الاحتجاج. لا عودة إلى الوراء».

وأكّدت ماتشادو، التي وصلت في شاحنة برفقة زعماء معارضة آخرين وغادرت المكان بسرعة على دراجة نارية، أن المعارضة التي تقول إنها فازت في الانتخابات الرئاسية، لديها «استراتيجية»، مشيرة إلى أنه «ولا حكومة ديمقراطية اعترفت بتزوير مادورو». ورد المتظاهرون هاتفين «حرية»، و«نحن لسنا خائفين». ولم تظهر ماتشادو علناً منذ التظاهرة الأخيرة في 17 أغسطس/آب الحالي، كما أن مرشح المعارضة إدموندو غونزاليس أوروتيا لم يكن حاضراً في تظاهرة أمس الأول. وقالت لايدي موليينا (60 عاماً)، وهي إحدى المشاركات في التظاهرة لوكالة فرانس برس: «أنا أقاتل من أجل فنزويلا، من أجل استعادة ديمقراطيتنا. لا نريد أن نعيش في ظل دكتاتورية». وأضافت: «نحن نشعر بالخوف. في فنزويلا، نخشى أن يسجنونا، نخشى ألا يحترموا الدستور، لكن يجب علينا مواصلة النضال». وكان هذا رابع تجمع كبير للمعارضة بعد احتجاجات 30 يوليو و3 و17 أغسطس. وأعلن مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أن غونزاليس أوروتيا أطلع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عبر رابط فيديو أمس الخميس على مزاعم بأن تزويراً واسع النطاق شاب إعادة انتخاب مادورو الشهر الماضي. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي «قلق للغاية من وضع قادة المعارضة» في فنزويلا الذين رأوا أعضاء الفريق «يعتقلون ويختفون». وقال وزير الخارجية الإسباني خوسيه ألباريس، للصحافيين في بروكسل، إنه «من الواضح أنه إذا لم يتم نشر البيانات (الكاملة لنتائج الانتخابات)، فلا يمكن الاعتراف بنتيجة الانتخابات».

وبعد انتهاء تظاهرة المعارضة، تظاهر الآلاف من أنصار مادورو وسط كراكاس للاحتفال بإعادة انتخاب زعيمهم. وقال مادورو أمام أنصاره: «أهلا بكم في يوم نصر، لقد انتصرت الحقيقة». وقالت واحدة من المتظاهرين وتدعى أتيناي فيغيروا، لوكالة فرانس برس، إن «النساء يتظاهرن ليقلن إن رئيسنا هو نيكولاس». وأضافت: «النساء يطلبن من الإمبراطورية (الأميركية) احترام فنزويلا. ليعش الوطن وليعش الرئيس نيكولاس».

وكان مادورو أجرى، الثلاثاء الماضي، تعديلاً وزارياً عيّن بموجبه نائب الرئيس السابق ديوسدادو كابيّو، الذي يعتبر أحد صقور النظام وزيراً للداخلية، وكان حاضراً في تظاهرة الأربعاء الماضي. وقال كابيّو: «إذا قرر النظام القضائي غداً أنه يجب احتجاز أي شخص ومحاكمته، فسيحاكم» في إشارة إلى مرشح المعارضة إدموندو غونزاليس أوروتيا البالغ 74 عاماً. والثلاثاء الماضي، تجاهل غونزاليس أوروتيا للمرة الثانية خلال يومين استدعاء من النيابة العامة في إطار التحقيق الذي أطلق بحقه للاشتباه بارتكابه جرائم على غرار «تقلّد منصب دون وجه حق»، بعدما أعلن موقع المعارضة الإلكتروني أنه الفائز. وأمس الأول الأربعاء، أعلنت النيابة العامة، في بيان، أنها ستستدعيه للمرة الثالثة قبل «اتخاذ قرار بشأن طريقة المضي قدماً» وهو ما قد يكون إصدار مذكرة توقيف.

وكان المجلس الوطني الانتخابي الفنزويلي أعلن فوز مادورو بنسبة 52% من الأصوات، من دون أن ينشر محاضر مراكز الاقتراع بدعوى أنه تعرض لقرصنة إلكترونية، وهو ما شكّكت فيه المعارضة وعدد من المراقبين والدول الغربية. في المقابل، قالت المعارضة إن مرشحها هو الذي حاز العدد الأكبر من الأصوات. ونشرت المعارضة إلكترونياً ما جمعته من أرقام، في نتائج بيّنت فوز غونزاليس أوروتيا في الانتخابات بأكثر من 60% من الأصوات.

(فرانس برس، رويترز)